الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الانسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

العنوان :

أساليب الإستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية 1958/1954

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

باي كنزة

إشراف الأستاذ :

مقدر نور الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. تاحي اسماعيل	أستاذ مساعد أ	رئيسا
د. مقدر نور الدين	أستاذ مساعد أ	مشرفاً
د. حميدي أبو بكر الصديق	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 1437/1436-2016/2015

شكر وعرفان

أولاً وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل امتثالا لقوله تعالى:

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي" الآية 19 من سورة النمل

أولى البدايات أشكر الأستاذ المشرف: مقدر نور الدين الذي اجتهد وكابد من أجل أن تأخذ هذه المذكرة الشكل الذي هي عليه، وكم كان لي سندا عظيما، وركنا شديدا لي سواءًا في عملية التوجيه أو المراقبة أو تصحيح الأخطاء، والمعلومات.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي يعيش محمد لتوجيهاته ونصائحه ومساعدته رغم كثافة برنامجه.

كما نشكر الأساتذة الذين سوف يتفضلون بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من قام بكتابة وطبع ونسخ هذا العمل المتواضع

كما لا يسعني في الأخير إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، ولو بكلمة طيبة أو نصيحة.

الإهداء

إلى الله وحده لا شريك له الملك والحمد منه قوتي ومنه توفيقي وإليه حمدي وشكري

إلى أرض الشهداء وقبلة الثوار بلدي ووطني الشامخ. . . . . .الجزائر.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى قلبي وروحي وسبب وجودي إلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة قوله تعالى" وقضى ربك ألا تعبدو إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر احداهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما

واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" الإسراء 32-33

إلى أعظم إمرأة بين نساء الكون **أمي الغالية** التي حملتني وهنا على وهن وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق.

إلى **أبي الفاضل** الذي ضحى بالنفس ولنفيس ، سندي المتين وأنسي المعين.

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم إخوتي: . . . . .**سرباح ، سعدان ، هشام**

الي أزهار النرجس التي تفيض حبا و نقاءا وعطرا الى أخواتي سمراء و نجوى ، خليصة ،خولة ، حيزية .

إلى فرحة البيت و بهجتها البراعم : لعموري ،عبد الوهاب ،عبد الحى ، ترتيل

الى الاخوة و الاخوات التي لم تلدهم امي : كنزة ،عائشة ،اسماء، وسيلة ،نوال ،رفيعة ، فيصل ، مهدي ،حياة ، سمية ،حجلة

،عبد الحق ، باديس ، مسعودة

كنزة

.

Fatakat.com

مقدمة

منذ أن وطئت قدم أول غازي فرنسي أرض الجزائر عام 1830، عمل الإستعمار الفرنسي على ترسيخ وجوده وتثبيته بهدف إخضاع الشعب الجزائري والقضاء على مقوماته وهويته الوطنية، وذلك عن طريق إتباع جملة من الأساليب و الإجراءات التعسفية والردعية، إلا أن أنباء هذه الأمة كانوا لها بالمرصاد في الرد عليها وقمعها بمختلف الوسائل. من أجل حرية واستقلال الجزائر، وتيقن الشعب الجزائري بعد مخلفات مجازر 08 ماي 1945 "إن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة"

وباندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، تصدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة للقضية الجزائرية بمبدأ القوة والقمع لتصفيتها، على اعتبار أن الثورة من صنع قطاع طرق خارجين عن القانون، غير أن اتساع صدى الثورة داخليا وخارجيا. جرو قاد هذه الحكومات لتغيير استراتيجيها بإتباع أسلوب المناورة والمراوغة، ليتمثل في مجموعة من الأساليب السياسية والعسكرية من أجل القضاء على الثورة التحريرية، والحفاظ على بقاء "الجزائر فرنسية" ومنذ مجيء ديغول للسلطة عام 1958 عقب انقلاب 13 ماي 1958، وهذا الأخير الذي بدوره له إستراتيجيته الخاصة.

أهمية الموضوع:

إن دراسة موضوع أساليب الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة (1954 – 1958) ، أمر في غاية الأهمية لما فيه من إجراءات سياسية وعسكرية للقضاء على الثورة التحريرية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع الهام في مسار الثورة التحريرية الكبرى إلى عدة عوامل أهمها:

- الرغبة الذاتية للبحث في مواضيع ثورة التحرير الجزائرية.
- ان الموضوع اقترح من طرف الاستاذ المشرف وهو ما توافق مع رغبتي.
- الرغبة في التعرف على من عايشوا هذه الفترة واهتموا وكتبوا حولها، وكذا إغناء الدراسات الأكادمية.

إشكالية الموضوع: يندرج موضوعنا ضمن السياسة الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية ولدراسة ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هي الاستراتيجيات و الأساليب التي انتهجها الإستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية 1954-1958؟

وتتفرع عنها عدة تساؤلات:

- ما هي الأساليب السياسية والعسكرية التي انتهجتها فرنسا للقضاء على الثورة؟
- كيف أثرت هذه الأساليب على مسار الثورة التحريرية؟
- إلى أي مدى تفننت فرنسا في تعذيب الجزائريين؟

المنهج المتبع: اتبعنا في معالجة هذا الموضوع المنهج التاريخي الوصفي المناسب لوصف ورصد الأحداث التاريخية البارزة في مسار الثورة التحريرية.

خطة البحث: وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة حول موضوع الدراسة فقد ارتأينا تقسيم خطة البحث إلى مقدمة ومدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة، أولا مدخل تمهيدي وتطرقنا فيه للأوضاع العامة للجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية.

أما الفصل الأول تطرقنا الأساليب السياسية لمواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958 والمتمثلة فيما يسمى بالإصلاحات السياسية الفرنسية في عهد كل حكومة جديدة.

وفي **الفصل الثاني** درسنا الأساليب العسكرية الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية والمتمثلة في إنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات وقانون حالة الطوارئ والسجون والمعتقلات.

والفصل الثالث تطرقنا إلى وصول ديغول إلى الحكم واستراتيجيته للقضاء على الثورة 1958 المتمثل في أسباب سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وتمرد 13 ماي 1958 وتولي ديغول الحكم وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.

المصادر والمراجع المعتمدة: وقد اعتمدت في موضوعي هذا، جملة من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

جريدة المجاهد، وجريدة البصائر، مجلة أول نوفمبر التي استقيت منها معلومات بالغة الأهمية فيما يتعلق بالطرق الوحشية التي سلكتها فرنسا ضد الشعب الجزائري.

بالإضافة إلى شهادات حية للمجاهدين الذين عايشوا الحدث أو كانوا أطراف بارزة في صنعها وذلك من خلال مذاكرتهم التي تروي قصة كفاحهم نذكر منهم:

- مذكرات الرئيس علي كافي"من المناضل السياسي إلى القائد العسكري"، الذي يحتوي على معلومات هامة تخص الموضوع .
- محمد الطاهر غروي، ذكريات المعتقلين، استفدت منه في حياة ومعاناة المعتقلين في معتقل الشلال ومعتقلات أخرى كون مؤلفه كان معتقلا وشاهد عيان.
- يحي بوعزيز ،"ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج م " استفدت منه في الفصل الأول.
- صالح بلحاج "الثورة الجزائرية" الذي استفدت منه في الفصل الثالث والثاني.

صعوبات البحث: أما فيما يتعلق بالصعوبات والمشاكل فقد واجهتني بعض العراقيل في إعداد هذا البحث نذكر منها:

- حصر حجم المذكرة من حيث عدد الصفحات الخاصة بالمتن وبالتالي صعوبة الحديث عن العناصر كلها و الإحاطة بها.
- كثرة المادة العلمية وتشبعها وصعوبة التحكم فيها و استخراج النقاط المهمة منها لإثراء الموضوع.
- صعوبة التنقل إلى المكتبات وجامعات خارج الولاية.

وفي الأخير نرجو أن نكون من خلال بحثنا المتواضع قد ساهمنا في فتح باب من أبواب الاجتهاد للدراسة والبحث عن الحقائق في تاريخ ثورتنا المجيدة التي لازالت في طي الكتمان، كما نتمنى قد أضفنا لبنة ولو صغيرة في ركن من أركان تاريخ الجزائر ، ونأمل أن نكون قد وفقنا في عملنا المتواضع هذا، فإن أصبنا فذلك من توفيق الله عز وجل وحده، وإن أخطأنا فسبنا قوله "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا"

مدخل تمهيدي

الأوضاع العامة للجزائر عشية اندلا ع الثورة الجزائرية

- الأوضاع السياسية
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
- الأوضاع الثقافية

الأوضاع السياسية :

لعل الحديث عن أوضاع الجزائر عشية اندلاع الثورة يجرنا إلى معرفة واستجلاء الواقع الجزائري في ظل وجود الاحتلال منذ أن وطأت أقدامه هذه الأرض الأبية، حيث كانت الدولة الجزائرية تبسط سيادتها على كل أراضي البلاد الشاسعة مما جعلها تتمتع بزخم ثقافي وغنى حضاري يضاهي شعوب البحر الأبيض المتوسط، كما كانت لها تعاملاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الواسعة، ويتضح ذلك من خلال المعاهدات والاتفاقية التي جمعتها مع مختلف دول العالم في إفريقيا وأوربا وآسيا وأمريكا.

ومن هذا المنطلق بدأت فرنسا بأول خطوة وهي إلحاق الجزائر بمقتضى مرسوم 22 جويلية 1834[1]، الذي اعتبر الجزائر أرضاً فرنسية، ثم كان إصدار مرسوم 1885 الذي اعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين وأطلق عليهم اسم المسلمين الفرنسيين[2]، وعليه فإن الاستعمار الذي طبق في الجزائر يعتبر أخطر أنواع الاستغلال والسيطرة في العصر الحديث، لكونه لا يعترف بالشخصية الوطنية للشعب الجزائري أو أي حرية سياسية، وعلى الرغم من اعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين لا يتمتعون بدرجة المواطنة فإنهم مجردين من جميع الحقوق وذلك تحت ستار مجموعة من القوانين وضعت لتنظيم الطريقة المثلي للاستغلال مثل قانون الأهالي، ولم يحظى بالمساواة إلا فئة قليلة تمثلت في الجالية اليهودية، ولم تسمح للجزائريين بحق الانتخاب إلا في سنة 1919 عقب الحرب العالمية الأولى كمقابل لما بذلوه من دماء دفاعا عن فرنسا ولم تمنح هذا الحق إلا لفئة قليلة.[3]

ولقد حدث تغير نوعي على الصعيد الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها فإن الإدارة الفرنسية لم تغير من سياستها إلا بصورة شكلية محاولة الإمساك بزمام الأمور في

---

[1] مرسوم 22 جويلية 1834 الذي اعتبر الجزائر قطعة من الأرض الفرنسية وجزء لا يتجزأ منها ومن ثم تم وضعها تحت إشراف حاكم عام عسكري فرنسي، وقسمت إلى ثلاثة عمالات (قسنطينة، وهران، الجزائر).

[2] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956**، ط2، الشركة الوطنية لنشر والتعليم، الجزائر، 1981، ص100.

[3] مصطفى طلاس وسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار النوري، بيروت، لبنان، 1982، ص46.

ظل تزايد النشاط التحرري في الوطن العربي من جهة ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى التي أصدرت بيان موحد يوم 10 فيفري 1943 تضمن مطالب إصلاحية مستعجلة ومطالب استقلالية مؤجلة[1].

ثم صدر أمر 7 مارس 1944 الذي منح حق التجنيس بالجنسية الفرنسية دون شرط التخلي عن الأحوال الشخصية لشريحة من المجتمع الجزائري (قدرها61000 جزائري).

فبينما كان العالم يحتفل بنهاية الحرب قامت مظاهرات رفع فيها العلم الجزائري لأول مرة فأراود بذلك الاحتفال بنهاية الحرب من جهة وتذكير فرنسا بحقهم في الاستقلال من جهة أخرى[2] ورسم فرحات عباس[3] انطباعات الشعب أثناء مجازر 08 ماي 1945 بقوله "لقد كانت الجماهير الشعبية تلتهب وطنية وتتقد حماسًا عاقدة العزم على التطلع إلى حياة حرة مستقلة".[4] ومن أهم الشخصيات الوطنية التي شاركت فيها ومثلت الاتجاه الإدماجي فرحات عباس، ولكن 08 ماي 1945 سيكون بالنسبة إلينا منعطفا حاسماً نحو قناعات جديدة لجأت الإدارة الفرنسية لتزوير الانتخابات 1948/1947.[5]

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تتمتع الجزائر بثرواتها الطبيعية شأنها في ذلك شأن بلاد المغرب ونظرا لامتداد مساحتها الشاسعة تنوعت بيئتها الطبيعية وتعددت مواردها الأولية فكانت مقصداً للتجار،

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، (ب ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص194

[2] عبد الله شريط ومحمد الميلي، **الجزائر في مرآة التاريخ**، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص 225.

[3] عباس فرحات (1899–1985) ولد بجيجل أبوه كان يعمل لدى الإدارة الفرنسية، تحصل على شهادة البكالوريا بقسنطينة، فالتحق بالخدمة العسكرية بين (1921–1923) تابع دراسته الجامعية تخصص صيدلة بالعاصمة، كان من أكبر دعاة المساواة والإصلاح، أسس في مارس 1944 جمعية أحباب البيان والحرية التي ضمت مختلف التيارات، ألقت عليه سلطات الاحتلال القبض يوم 31 ماي 1945 بتهمة تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945، التحق بالثورة عام 1956 وأصبح رئيس الحكومة المؤقتة وبعد الاستقلال اعتزل السياسة توفى عام 1985.

[4] فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة : أبوبكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د.ت، ص 253.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 370.

حيث شهدت سواحلها بناء مراكز اقتصادية هامة، أما الصحراء فلم تكن أقل أهمية عن الساحل كونها البوابة المؤدية إلى أواسط إفريقيا ولهذا كانت معبراً للقوافل التجارية المحملة بالعديد من المواد التجارية.

وتكمن الأهمية الإستراتيجية للجزائر من الناحية الاقتصادية في موقعها المتميز فهي مفتوحة على القارات الثلاث إفريقيا، أوربا، آسيا وإشرافها على أهم مسطح مائي يتوسط قلب العالم وهو البحر المتوسط مما جعلها دائما مقصدًا لكل عين طامعة ولكل يد ترغب في امتلاك ما ليس لها.

إن أول خطوة شرعت فيها الإدارة الاستعمارية هي انتزاع الأراضي ومصادرتها وتركيزها في قبضة الإقطاع الاستعماري، حيث كانت البداية بأراضي البايلك والوقف، وبعدها شرعت السلطات الفرنسية في سن العديد من القوانين الجائرة حتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية مثل أملاك العرش وأملاك القبائل[1]، وقد أشارت الإحصائيات قبل سنة 1954 أن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي مئة وتسعة (109) هكتارات للأروربي وأربعة عشر (14) هكتار فقط للجزائري.[2]

وقد كانت الزراعة خلال المرحلة الاستعمارية مقسمة إلى قطاعين، القطاع الحديث وهو ملك خاص بالمستوطنين، وقد استخدمت فيه الوسائل الحديثة كالجرارات والحاصدات والأسمدة وغيرها أما القطاع الثاني هو القطاع التقليدي الذي كان ملكًا للأهالي المسلمين وهو قطاع ظل يعتمد على الوسائل التقليدية كالمحراث الخشبي الذي تجره الحيوانات، وعلى الحصاد اليدوي بالمنجل.

وبينما كان الفلاحون الجزائريون يمتلكون أراضي شاسعة أصبحوا لا يمتلكون إلا مساحات قليلة متناثرة في أماكن متباعدة، وبينما كان بعضهم يعمل في مزارع المعمرين

[1] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص64.

[2] رابح تركي، المرجع السابق، ص 87.

كخماسين أو ثلاثين أصبحوا عمال أجراء بل وبطالين معدومين بعد أن عوضت الآلة الواحدة أكثر من مئة منجل يدوي.

وخلال الحرب العالمية الثانية وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة تسببت في مجاعة قاتلة بالأرياف حيث انخفض إنتاج الحبوب من عشرين مليون قنطار في سنة 1941 إلى عشرة ملايين قنطار 1944 وإلى 3600000 قنطار فقط سنة 1945، وتراجعت قطعان الغنم من 6400000 رأس سنة 1939 إلى 2800000 رأس سنة 1946، وارتفع سعر قنطار القمح الصلب من 800 فرنك إلى 2000 فرنك و 3000 فرنك.[1]

وقد أدى هذا التدهور في الموارد الاقتصادية إلى انتشار الأوبئة الفتاكة، وظهور السوق السوداء المخيف مما كاد يؤدي بحياة مئات الآلاف من الأهالي الجزائريين، وهذه الوضعية البائسة للشعب الجزائري حدثت مظاهرات ماي 1945.

أما القطاع الصناعة والخدمات فإن الفرق بين الدخل الفرد الجزائري والأوروبي كان شاسعا فمعدل الأجر السنوي الأوروبي في القطاعين كان 600 دينار أي (600000 فرنك) وبالنسبة للعامل الجزائري 1500 دينار أي (150000 فرنك قديم) فقط، وبذلك يتضح المستوى الحقيقي للجزائريين في معيشتهم ودخلهم وتبرز الصورة الحقيقية بكل أبعادها فالمستعمر جعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية وسوقا لتصريف السلع الفرنسية وجعل من الشعب فريسة للاستغلال المنظم لمواده وقواه لصالح الإقطاع الفرنسي المحلي[2]

إن أوضاع الجزائريين الاجتماعية لم تكن على أحسن حال فقد عملت على تسيير حياة الجزائريين وفقا لإرادتها فهي توزع المهام وتخلق الأوضاع حسب مصالحها[3]، فقد عملت على إصدار مجموعة من القوانين الجائرة كقانون الأهالي في 28 جوان 1881 :

---

[1] بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية** 1898،1974، ت، صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص189.

[2] جمال قنان، مرجع سابق، ص 211.

[3] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص44.

هي عبارة عن مجموعة من القوانين الجائرة والرهيبة التي تهدف فرنسا من خلالها إلى تطبيق سياسة الزجر ضد المسلمين الجزائريين، واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطبيقها وتجديدها حسب الظروف والأحوال وتم إلغائها نظريا عام 1930، لكن العمل استمر بها حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954.[1]

كان لهذه السياسة عواقب وخيمة حيث عرف عدد السكان الأوروبيين تزايد مستمر إذ بلغ عددهم سنة 1926 حوالي 833000 نسمة، ليصل سنة 1931 إلى 881600 نسمة بمعدل زيادة 1٪ في حين أن عدد السكان وصل 150000 نسمة سنة 1926، ووصل سنة 1931، 5588000 نسمة.[2]

وفي ميدان الضرائب طبقت الإدارة الاستعمارية التفرقة بين الأهالي والأوروبيين فالأوروبيين الأغنياء كانوا يدفعون أقل مما يدفعه الأهالي الفقراء واستمر الوضع هكذا حتى عام 1919، وألزم الأهالي على دفع الضرائب حيث دفعوا 45 مليون فرنك ضرائب سنة 1912. أما بالنسبة للخدمات

ومن أصناف المعاناة التي كان يقاسيها الجزائريون الوضع الصحي المتردي الذي كانوا عرضة له من جراء انعدام الرعاية الصحية، إلا في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة الجزائر ووهران و قسنطينة التي توجد بها حوالي 1145 طبيب، أما باقي الجزائر فلا يوجد بها سوى 350 طبيبا، أي 6 أطباء إلى 8 لكل 100000 نسمة، زيادة على 37 طبيب عسكري لمناطق الجنوب، أما عن المستشفيات فعددها كان

[1] يحي، بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حرب الشعب الجزائري 1830-1954**، د.م.ج، الجزائر، 1995، ص41.

[2] شارل، روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر : عيسي عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص،ص 124-129.

قليل حوالي 149 مستشفى بالإضافة إلى قدم مبانيها وإهترائها، فإنها كانت تعاني من قلة الأجهزة الطبية والأسرة والأطباء والممرضين وخاصة تلك المتواجدة في المدن الداخلية.[1]

أمام هذه الوضعية لم تجد الأغلبية من الجزائريين سوى الالتجاء إلى الوسائل التقليدية لمعالجة مرضاهم والتخفيف من آلامهم ،وللتدليل على تردي الوضع الصحي للجزائر نشير أن نصف الأطفال الجزائريين تحت الخمس سنوات كانوا يموتون من جراء انعدام الرعاية الصحية وتدهور الوضع الاقتصادي لعائلاتهم، وهكذا فإن حالة الفقر والجهل المدقع التي عانى منها الشعب الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية مردها إلى الاختلال الحاصل بين التزايد السكاني والتناقص في الإمكانيات المادية.[2]

الأوضاع الثقافية

أما عن الوضع الثقافي في الجزائر[3]، فقد كان متدنيا بسبب سياسة الحرمان واللامساواة التي طبقت من طرف الإدارة الاستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم، لاعتقاد هذه الإدارة بأن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقامة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية كان المستوطنون من أشد المعارضيين لتحسين الوضعية التعليمية عند الجزائريين وسعوا دائما ومن خلال نوابهم ولجانهم التخفيض من الاعتمادات المالية الموجهة لتعليم الأهالي متذرعين بقلة الأموال، وفي هذا السياق تعرضت سياسة الإدارة الفرنسية المحتشمة الرامية لإدخال إصلاحات على وضعية تعليم الأهالي سنة 1954، للهجوم والانتقاد، من قبل فدرالية رؤساء البلديات التي أصرت على تطوير برنامج التكوين دون توسيعه ليشمل الجزائريين.

تتجلى السياسة التعليمية الفرنسية في التفاوت الفاضح والصارخ في جملة الشهادات العالية المتخرجين من جامعة الجزائرية من أطباء وصيادلة وأطباء أسنان سنة 1954، فقد

---

[1] الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958م) دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص 47

[2] المرجع نفسه، ص47.

[3] حلوش عبد القادر، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999 ،

كان عدد المتخرجين من الفرنسيين 2922 أما الجزائريين فكان 117، وأن الإحصائيات الفرنسية تؤكد أن نسبة الطلبة في الوسط الأوربي كانت 1 لكل 227 ساكنا أما بالنسبة للجزائريين فهي لا تتجاوز 1 لكل 15341، وهذا الأمر أدى إلى أن يكون الأوروبيون يمثلون 96٪ من الأطباء من مجموع 1896 طبيب و 64٪ من الصيادلة البالغ عددهم 654 صيدلي، و98٪ من أطباء الأسنان من مجموع 489 طبيب.[1]

أما في التعليم الثانوي ،فقد كان عدد الطلاب الجزائريين في سنة 1954 في 49 ثانوية بالجزائر حوالي 538 طالبا مقابل 34468 طالبا أوربيا، أما في التعليم الابتدائي فإن حوالي 2400000 طفلا جزائريا كانوا محرومين من التعليم لا يعرفون القراءة والكتابة، وأن 19٪ فقط من الأطفال الجزائريين المسلمين يزاولون دراستهم في مدارس تعرف أقسامها اكتضاضا كبيراً يصل إلى 50 طفلا في القسم الواحد ولا تتوفر حتى أدنى شروط الدراسة من تجهيزات ورعاية صحية ومتابعة بيداغوجية.[2]

وقد حذرت التقارير الفرنسية الصادرة عن المؤسسات التعليمية ونقابات التعليم وأولياء التلاميذ من الكوارث المحدقة بوضعية التعليم الأهلي في الجزائر إلى اللامبالات والإهمال المقصود من الإدارة الاستعمارية ليس فقط لقطاع التعليم، وإنما لكل القطاعات الحيوية التي تحسن من وضعية الجزائريين.

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 48

[2] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص208

الفصل الأول : الأساليب السياسية الفرنسية لمواجهة الثورة الجزائرية (1954-1958)

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية في عهد منديس فرانس

المبحث الثاني : الإصلاحات السياسية في عهد ادغارفور

المبحث الثالث : الإصلاحات السياسية في عهد غي مولية

المبحث الرابع : الإصلاحات السياسية في عهد بورجيس مونوري

المبحث الخامس : الإصلاحات السياسية في عهد فليكس غليار

الفصل الأول : الأساليب السياسية الفرنسية لمواجهة الثورة الجزائرية (1954-1958)

بعد إندلاع ثورة التحرير الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 لجأت السلطات الفرنسية إلى استعمال استراتيجيات للقضاء عليها فاستعملت سياسة قمعية والتي سنتطرق لها لاحقا وإجراءات سياسة مع مطلع 1955.

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية في عهد منديس فرانس

من ضمن الاستراتيجيات الفرنسية التي استخدمت لاحتواء الأوضاع في الجزائر، انتهاج أسلوب الإصلاحات، كإجراء جديد قد يمكن السلطات الاستعمارية الفرنسية من القضاء على الثورة، وقد ازدادت قناعة المسؤولين الفرنسيين بأهمية الإجراء الإصلاحي ،ذا الطابع السياسي والاقتصادي والمخادعة، الممارسة على الرأي العام الفرنسي[1].

وقد اختلفت رؤي وتصورات الحكومات الفرنسية، حول طبيعة وماهية الإصلاحات الواجب تطبيقها في الجزائر وإن اتفقت على أهميتها لمعالجة الأزمة الجزائرية، ومن هذه الحكومات، حكومة منديس فرانس[2] التي ترى ضرورة تعميم الإصلاحات لتشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أكد هذا المنحي في التصريحات العديدة لرئيسها.[3]

لقد سعت حكومة منديس فرانس لتجسيد توجهات تمثلت في:

---

[1] محمد العربي، الزبيري، مرجع سابق، ص 100.

[2] ولد منديس فرانس بمدينة باريس في 1907/11/1 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، درس بثانوية Turgot تحصل على شهادة الدكتوارة في القانون من جامعة باريس وحصل على إجازة في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية، مارس مهنة المحاماة، كان من القادة البارزين في رابطة العمل الجامعي الجمهوري الاشتراكي، ثم أنتخب نائبا في الحزب الراديكالي الاشتراكي على منطقة L'Eure ثم رئيس بلدية Louviers في عام 1935، وفي عام 1938 أشرف على الخزينة في حكومة بلوم، مات منديس فرانس بباريس في 18 أكتوبر 1982. ينظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 242.

[3] جريدة البصائر، العدد305، بتاريخ 1955/02/11، ص ص 07.08.

– الحرب دون هوادة ضد التمرد الجزائري في إطار ما يسمى بحرب التهدئة وإعادة الأمن .
– تجسيد الإصلاحات على كافة المستويات السياسية ،الاقتصادية، الاجتماعية.
– تفعيل النشاط الدبلوماسي الفرنسي في المحافل الدولية..

– التمسك بمبدأ الجزائر في الإطار الفرنسي.

ولتجسيد هذه السياسة، كانت حكومة منديس فرانس قد تقدمت في 1955/02/02 من خلال وزير الداخلية الفرنسي فرانسو ميتران[1]، بجملة من الإصلاحات التي تنوي تطبيقها في الجزائر، إلى المجلس الوطني الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها.[2]

تضمن مشروع الإصلاحات المقترح، إصلاحات مستعجلة لا يمكن تأخيرها وأخرى مستقبلية على المدى الطويل، ومن القضايا المهمة التي يراها فرانسوا ميتران استعجالية :
أولا : الإسراع في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتأهيل المسلمين الجزائريين لمناصب المسؤولية في الوظيف العمومي.

ثانيا : دمج الشرطة الجزائرية لمختلف تشكيلاتها الأمنية في الشرطة الفرنسية.

ثالثا : تطبيق المادة 53 من قانون الجزائر 1947 التي تنص على إلغاء نظام البلديات المختلطة [3].

رابعا : تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 للإسراع بدمج الجزائر بفرنسا وذلك تحقيقا لمقولة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا" .

[1] **فرانسوا ميتران:** عاش ما بين 1996/1916، شغل منصب زير في حكومات الجمهورية الرابعة 12 مرة، كما شغل منصبي وزير الداخلية في حكومة ماندس فرانس 1955/1954، ينظر سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 112.

[2] الغالي غربي، مرجع سابق، ص 202.

[3] - Bernard Drez et Evelyne: Histoire de la guerre d'algérie 1954/1962, paris, seuil, 1982, p 64.

وفي هذا الإطار، اعترف رجال السياسة الفرنسيون بأن بلادهم قصرت في واجبها ولم تقم منذ احتلالها الجزائر بما كان عليها القيام به لفائدة الأهالي، أن الجزائريين ثاروا نتيجة تراكم أخطاء الفرنسيين، واعتقدوا أن الحل يكمن إلى جانب القضاء على الثورة في تحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية والاقتصادية، وإشراكهم في تسير الشؤون الإدارية المحلية.[1]

المبحث الثاني : الإصلاحات السياسية في عهد ادغارفور

بعد الأزمة السياسية الخانقة الناتجة عن الفراغ الحكومي، اضطر رئيس الجمهورية الفرنسية "روني كوتي" René coty إلى تكليف وزير المالية ثم الخارجية في حكومة منديس فرانس، الراديكالي إدغارفور "Edgar Faure"[2] بتشكيل حكومة جديدة.

وفي عرضه المقدم للمجلس الوطني الفرنسي في 1955/02/23، عرض هذا الأخير الخطوط العامة للسياسة التي سوف تنتهجها حكومته مستقبلا لمعالجة الأوضاع المتردية في الجزائر، من التركيز على تمسك حكومته بالدفاع على وحدة الأراضي الفرنسية واحترام الدستور الجزائري، ورغم إقرار صعوبة التعامل مع المشكل الجزائري، إلا أنه في رأيه الموضوع ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية، سببها الفقر والبطالة والتزايد الكبير لعدد السكان.

لهذا استعجل موافقة المجلس على تقديم الإعانات المالية وبصفة مستمرة وأمام خطورة الوضع في الجزائر، اضطر المجلس الوطني الفرنسي منح الثقة لحكومة إدغارفور التي سارع رئيسها إلى إعلان عن تشكيلها في 1955/02/24، ومن أبرز الشخصيات في

[1] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007، ص60.

[2] ولد ادغارفور بمدينة "Béziers " بمقاطعة "Languedoc Roussillon " الفرنسية في 18 أوت 1908، مارس مهنة المحاماة بباريس، والتحق مبكراً بالحزب الراديكالي، وأثناء الاحتلال الألماني لفرنسا التحق بصفوف المقاومة الفرنسية، وانتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان رئيسها الجنرال ديغول، مات في 30 مارس 1988 بباريس . ينظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 245.

التشكيلة الحكومية وزير الداخلية بورجيس مونوري "Bourges Mounory" والذي كان من أقرب المقربين لجاك سوستيل، وقد نجح هذا الأخير في إقناع رئيس حكومته اليميني بتثبيت جاك سوستيل[1] اليساري في منصبه.[2]

المبحث الثالث : الإصلاحات السياسية في عهد غي مولية

مواكبة للمجهود العسكري الذي كانت تقوم به القوات الاستعمارية للقضاء على الثورة بادرت الحكومة الفرنسية برئاسة غي مولي[3] الوالي العام للجزائر روبير لاكوست[4] باستكمال مشوار الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي شرع فيها رئيس الحكومة السابق منديس فرانس مع واليه العام بالجزائر جاك سوستيل بغرض تهدئة الأوضاع عن طريق إقامة سياسة الإدماج والمساواة بيم سكان الجزائر.[5]

وقد اعتمد غي مولي على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية الإدارية ذلك لأن منصبه كوزير مقيم مكلف بالشؤون الجزائرية يمنحه صلاحيات واسعة

[1] جاك سوستيل : من أصول يهودية ولد سنة 1912 بمونبيليه، تابع تكوينا جامعيا في الفلسفة وعلم الأجناس بدأ مساره السياسي بانضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للنازية، التحق بلندن وانضم إلى القوى الفرنسية الحرة عام 1940 وأثناء ثورة التحرير الجزائرية عين حاكما عاما في الجزائريين 1955-1956 اعتمد سياسة ذات وجهين الأولى القضاء على الثورة والثانية التهدئة بهدف فصل الشعب عن الثورة، وسوستيل باحث أنثبورلوجي متخصص في حضارات المكسيك القديمة وهو إلى جانب ذلك رجل مخابرات، عمل مع الجنيرال شارل ديغول، ينظر محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية من 1962/1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص205.

[3] غي مولي : (1905-1975) شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية في الجمهورية الرابعة، عين رئيسا للحكومة سنة 1956، ولعب دورًا كبير في الحرب ضد الجزائريين.

[4] روبير لاكوست (1898-1989) مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية "C.G.I" قبل الحرب العالمية 2، أسس حركة تحرير شمال إفريقيا خلال احتلال النازي لفرنسا في الحرب العالمية الثانية، وممثلا للجنرال ديغول في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي 1944، ينظر سعدي بزيان، المرجع السابق، ص110.

[5] بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفاش، بيروت، 1984، ص 49.

تمكنه من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتهدئة الوضع وامتصاص غضب الشعب الجزائري الثائر .

كما قررت حكومة غي مولي أن تتبع سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاث محاور رئيسية وهي [1]:

-وقف إطلاق النار.

-إجراء انتخابات في نظام موحد للمسلمين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار.

-فتح باب المفاوضات مع المنتخبين الجدد حول تجديد نظام الحكم في الجزائر.

كما رفضته جبهة التحرير الوطني وأعلنت أن الحل الوحيد يتمثل في تحقيق الأمور التالية :

- أن تعلن فرنسا رسميا اعترافها باستقلال الجزائر .
- أن تعلن عفوا عاما وتطلق سراح جميع المساجين والمبعدين السياسيين .
- أن توقف جميع العمليات الحربية التي يقوم بها الجيش الفرنسي .
- أن تتألف حكومة جزائرية للتفاوض على أساس الاستقلال وعندئذ يمكن أن يسود السلام بين فرنسا والجزائر وتتوطد العلاقات على أساس من احترام سيادة الطرفين .

وبذلك فشل مشروع الإصلاحات السياسية التي اقترحته حكومة "غي مولي" الاشتراكية لأن الأوروبيين رفضوه والمسلمين اعتبروه **لاغياً**، لأنه لا يستجيب لرغباتهم وطموحاتهم في الحصول على الاستقلال التام لبلدهم.[2]

أمام هذا عمد لاكوست إلى إعداد مشروع قانون، والذي يمثل في نظر حكومة غي مولي الحل النهائي للمشكلة الجزائرية تحت اسم قانون الإطار La loi cadre [3]

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 422.

[2] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للجزائر 1954-1962**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 227.

[3] هو قانون يقسم الجزائر إلى مناطق مستقلة، كما نص على وحدة الهيئة الانتخابية واحترام الشخصية الجزائرية مع الإبقاء على الجزائر جزأ من فرنسا ينظر جمال قنان، المرجع السابق، ص 257.

وهذا يعني تقسيم الشعب الجزائري وتفتيت وحدته وخلق عنصرية طائفية تنحر جسمه وتصبح دومًا بمثابة السكين في ظهره، وفي نفس الوقت ربط مصير الجزائر بفرنسا إلى الأبد في اتخاذ فدرالي مزعوم يكون النفوذ فيها للأوروبيين باستمرار.

وكان من الطبيعي أن ترفضه جبهة التحرير بشدة، وبذلك اضطر غي مولي أن يدخل عليه تعديلا جديدا، لعله يصبح أ، يكون أساسا لإجراء المفاوضات مع الجبهة والوصول معها إلى عقد الهدنة وإنهاء الحرب، ويتمثل هذا المشروع المعدل في الأسس التالية[1]:

- إعطاء الجزائريين نوعا من الاستقلال الداخلي الكامل .
- منح الجزائريين برلمان وحكومة وطنية مع تقسيمها إلى عدة مناطق لا مركزية لكل منها إدارة ومجلس نيابي .
- تكوين مجلس عام تمثل فيه هذه المناطق .

ومن الطبيعي جداً كذلك أن ترفض جبهة التحرير الوطني مثل هذا العرض السخيف الذي تجاوزته الأحداث وتخطته، إذا من المستحيل أن تعود الثورة إلى الوراء وتقبل بالإصلاحات في الوقت الذي صمم فيه الشعب الجزائري على التحرر وتحطيم القيود والأغلال الاستعمارية.[2]

وهكذا تكون حكومة غي مولي قد فشلت في إحداث أي تغيير يمكن أن يهدئ الوضع ويضع جدًا لحرب الجزائر التي أرهقت السلطات الفرنسية سياسيا و اقتصاديا فسقطت حكومة غي مولي في 21ماي 1957 ب 250 صوت ضد 213 صوت [3].

---

[1] يحي بوعزيز ،**ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص 272.

[2] المرجع نفسه . ص273 .

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 425.

المبحث الرابع : الإصلاحات السياسية في عهد بورجيس مونوري

بعد سقوط حكومة غي مولي قرر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي René coty تكليف بورجيس مونوري "Bourges Mounoury"[1] بتشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة، والتي حصلت على ثقة المجلس الوطني الفرنسي يوم 12 جوان 1957 بـ "240" صوت ضد "194" صوت، وكان بورجيس مونوري يشغل منصب وزير الدفاع في عهد "غي مولي"، وكانت سياسته استمرارا لسياسة الحكومة السابقة، حيث أبقى الحاكم العام بالجزائر روبير لاكوست وقام بتعين أندري موريس "André Morice" وزير الدفاع و ماكس لوجون "Max Lejeune" وزيرا جديدا للصحراء، وهكذا فإن الثالوث المكون من الشخصيات بورجيس مونوري – ماكس لوجون – روبير لاكوست هي التي كانت تمثل الاتجاهات المؤيدة للأوروبيين في الجزائر، وفكرة اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي.[2]

وفي هذا الإطار قام الحاكم العام روبير لاكوست بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الإصلاحي المتمثل في قانون الإطار "La loi cadre" أمام أعضاء البرلمان الفرنسي وكان متجسما جدا لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في الجزائر، وحاول الدفاع عنه بهدف إقناع الأعضاء على المصادقة عليه .

لكن هذه الحكومة اليمينة التي كانت تعمل بقصد إدخال إصلاحات سياسية تستجيب لرغبات الأوروبيين سقطت يوم 30 سبتمبر 1957، بمجرد أنها اقترحت على أوروبيين في الجزائر، تغير نظام الحكم في الجزائر، وإقامة برلمان محلي يعمل في إطار السياسة الفرنسية، وذلك بأغلبية "279" صوت ضد "253" صوت وقد ساهم في الإطاحة بحكومة

[1] بورجيس مونوري: هو رجل سياسي بدأ في مقاومة الاحتلال الألماني (1941-1944)وانتخب نائبا في البرلمان 1946، كان وزير للدفاع 1953 ورئيسا للوزراء في 1957 ثم وزيرا للداخلية (1957-1958) كان من المعارضيين لسياسة التحريرية وسياسة الجنرال ديغول . ينظر : يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج2، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ،ص 218.

[2] Yves cuorriere : La guerre d'Algèria M l'heure des colonels ،Tome 3 ،Ed Rahma ،Alger ، 1992 ،p 72-73.

مونوري جاك سوستيل النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي، الذي اعتبر قوانين الإصلاح السياسي في الجزائر La loi cadre مجحفة بحقوق الأوروبيين، وتمنح للمسلمين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح على الجزائر، كما أن الشيوعيين صوتوا ضد الحكومة، لأن الإصلاحات السياسية تافهة وبالية ولا تستجيب لرغبات الثوار الجزائريين.[1]

والواقع أن سقوط حكومة بورجيس مونوري التي تعد أكبر دليل على قوة المستوطنين الأوروبيين وسعة سلطانهم وتحكمهم في السياسة الفرنسية، قد أغرقت الجمهورية الفرنسية مرة أخرى في أزمة سياسية، تركتها دون حكومة لمدة 35 يوم، ظهرت خلالها محاولات فاشلة قادتها شخصيات ذات انتماءات سياسية وعقائدية مختلفة.

المبحث الخامس : الإصلاحات السياسية في عهد فليكس غايار

بعد سقوط حكومة بورجيس مونوري في 30 سبتمبر 1957، وبقاء الجمهورية الفرنسية الرابعة بدون حكومة عدة أسابيع، عهد رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي لـ فليكس غايار "Félix Gaillard"[2] وزير المالية في الحكومة السابقة بتشكيل الحكومة الجديدة، وأمام ازدياد نفوذ الجيش وتحكمه في السياسية من جهة، ونفوذ المستوطنين والأوروبيين من جهة أخرى، اتفق قادة الأحزاب السياسية في فرنسا على التنسيق فيما بينهم حول تشكيل حكومة فرنسية قادرة على إدخال إصلاحات سياسية تحقق طموحات

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 426.

[2] أثناء حكمه حدثت حوادث ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 وهذا بسبب محاولة الإطاحة به فقبل بمسؤولية الاعتداء على تونس وذلك عن طريق وساطة واتفاق بين تونس وفرنسا ولكن في الأخير هوجم هذا الاتفاق بالرفض من طرف الجبهة الوطنية الفرنسية . ينظر : سليمان الشيخ : الجزائر تحمل السلاح، **دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر : محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002، ص 87.

المستوطنين والأوربيين من ناحية، وتخلق قوة ثالثة من بين المسلمين الجزائريين، تتقبل تلك الإصلاحات وترضي بالإبقاء على فكرة الجزائر فرنسية من ناحية أخرى.[1]

وهكذا نالت حكومة غايار ثقة النواب الفرنسيين في 5 نوفمبر 1957 الذي أصر على متابعة تلك السياسة التقليدية المتعصبة اتجاه القضية الجزائرية، وقدم نفس مشروع القانون الإطاري مع إدخال بعض التعديلات إلى البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه يوم 29 نوفمبر 1957 بأغلبية "269"صوت ضد "200" صوت، وأصبح يعرف بـ قانون الإطار الجديد La loi nouvelle cadre[2] وتتلخص خطوطه العامة فيما يلي :

- تقسيم الجزائر إلى عدة مقاطعات تتمتع بإدارة ذاتية ومستقلة وصلاحيات داخلية واسعة .
- توحيد الدوائر الانتخابية التشريعية والمحلية بالجزائر في غرفة واحدة.
- إقامة جمعيات إقليمية ذا سلطة تشريعية في الأمور الداخلية .

وبما أن تطبيق نظام الغرفة الواحدة في الانتخابات سيؤدي حتما إلى حصول الجزائريين على أغلبية المقاعد في هذه الجمعيات الإقليمية، فقد نص القانون على أن تكون لكل إقليم مجلس أعلى بمثابة مجلس الشيوخ، يتألف من صفة بين الأوروبيين والجزائريين ويعرف باسم مجلس الطوائف، مما يؤكد حرص المشروع على إبقاء الامتيازات للأوروبيين، ويتولى الوزير المقيم روبير لاكوست تعين أعضاء مجالس الطوائف ويكون لكل إقليم حكومة مسؤولة أمام البرلمان عن تنفيذ قراراتها، لكن ليس له الحق في إسقاطها، لأن الحاكم العام هو الذي يعينها وهو الذي له الحق في إسقاطها أو بقائها.[3]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 426-427.

[2] Yves cuorriere : La guerre d'Alegria M l'heure des colonels ،op ،àt ، p 104.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 275.

ذلك هو محتوى القانون الإطاري، من خلاله يتضح أنه لم يخرج عن بقية المشاريع الفرنسية السابقة قبل الثورة، التي تهدف إلى إدماج الجزائر في فرنسا عمليا بعد أن كان ذلك قانونيا وتشريعيا وتحقيق المزيد من الامتيازات العنصرية والتفوق الطائفي للجالية الأوروبية في الجزائر.

ولكن هذا القانون لم يطبق ولم يكن هناك أي إنسان مقتنع بمحتواه فالأوروبيون حقدوا على روبير لاكوست وتحركوا للعمل ضده، والإطاحة بالجمهورية الفرنسية، لأن هذا القانون يتيح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي من المستوطنين.[1]

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 76.

الفصل الثاني : الأساليب العسكرية الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية (1954-1958)

المبحث الأول : إنشاء المناطق المحرمة

المبحث الثاني : إقامة المحتشدات

المبحث الثالث : إنشاء المعتقلات والسجون

المبحث الرابع : الأسلاك الشائكة

المبحث الخامس : قانون حالة الطوارئ

الفصل الثاني : الأساليب العسكرية الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية (1954-1958)

لقد أدركت السلطات الاستعمارية منذ اندلاع الثورة التحريرية بأن القاعدة العريضة المتمثلة في الجماهير الشعبية هي الطاقة المحركة التي يستمد منها جيش التحرير قوته، لذا عملت على عزل الشعب عنها وذلك باستعمال عدة وسائل وأساليب منها :

المبحث الأول : إنشاء المناطق المحرمة :

أما عجز السلطات الاستعمارية على إخماد لهيب الثورة المسلحة لجأت إلى اتخاذ إجراءات وحشية استهدفت إفشال الثورة وإبعاد الشعب عنها ،من خلال عمليات إجلاء السكان وإرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم.[1] فمن نماذج التطويق وشد الخناق على الثورة إنشاء ما يسمى بالمناطق المحرمة "Les Formes Interdiction " فقد شاع استعمال المصطلح من طرف جيوش العالم لتحديد الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها أو عبورها في إطار تقيد الحريات الفردية لمراقبة تحركات الشعب الجزائري جيدا وتكملة سياسة الأرض المحروقة فهي ذلك النطاق الجغرافي الواسع المحرم من أي نشاط إنساني والتي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم المناطق المتعفنة، فمنعت الإقامة بها أو الاقتراب منها أو عبروها ماعدا للقوات الفرنسية، وتزامن إنشاؤها صدور قانون حالة الاستعجال فتحولت المناطق الآمنة إلى مناطق محرمة لعرقلة سير الثورة، وذلك من خلال فرض حصار على المناطق الإستراتيجية بتجميع المواطنين العزل من السلاح حول مراكزه وإخلائها نهائيا من السكان، بحيث وافق المجلس الوزاري الفرنسي على تكوينها في 29 فيفري، فبدأ إنشاؤها بالأوراس منذ 1954/11/12 ثم امتدت إلى الشمال القسنطيني وبلاد القبائل في ربيع 1955، ومنها الغرب الجزائري في خريف 1955، والوسط في صيف 1955 والصحراء في خريف 1957، وهاجروا إلى المحتشدات ونزح البعض منهم إلى تونس والمغرب، لكن أهمية هذه المناطق الإستراتيجية كانت ضئيلة، حيث أن العدو لم يتمكن من عزل الشعب عن

[1] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، 1956/1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د س ن، ص177.

المجاهدين، بل بقي الاتصال قويا، وتحصل جيش التحرير على الوطني على معلومات مهمة جداً، وذلك لوجود مناضلين قرب مراكز العدو واحتكاكهم به.[1]

فكان المبدأ مطبق فيها هو إطلاق النار على كل من يتحرك أو يتجول فيها، فكانت عملية إنشاءها تتم بطريقتين الطريقة الأولى : تكون بإخلاء المنطقة دوم منح السكان مهلة زمنية لتحضير لوازمهم الأساسية، الطريقة الثانية : كانت بإعطاء مهلة قصيرة لما تراه القيادة بوجود مخابئ وملاجئ للثوار وتقوم بتحديد الإقليم المعني برسم تخطيط له.[2]

بحيث شملت المناطق المحرمة بين سنتين 1955 و1957 الجزائر كلها ثم الأوراس إلى الشمال القسنطيني فالقبائل فالظهرة فالأطلس الصحراوي[3]، ولكن ما كانت فعاليتها؟ وكيف كانت حالة العيش فيها ؟ فكانت الحياة قاسية من حيث أنها لم تكن خالية من المشاق والصعوبات الهجومات المفاجئة فكانت الحالة مزرية من عدم توفير الغذاء بحيث يكتفي بالحشيش أو الحبوب على طبيعتها أو الاكتفاء بالنباتات الغير سامة أو ثمار الأشجار أم يضطر إلى الصوم.[4]

فمنذ اندلاع الثورة الجزائرية أصبحت (بني سوس) منطقة محرمة وملغمة من طرف الجيش الفرنسي، فاضطر رجالها للالتحاق بالثورة، ومن تأخر فيودع في المعتقلات والمحتشدات والسجون.[5]

المبحث الثاني : إقامة المحتشدات :

فأمام الاستعمارات المتتالية وفشل الإجراءات والأساليب الوقائية والقمعية المتخذة، أيقنت السلطات الاستعمارية أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة تحرم الثورة من

---

[1] عبد الحميد شيخي، مراكز التجمع، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 143، 1993، ص 11.12.

[2] Mohamed Teguia : L'Algérie en guerre ،des publications universitaires ،Alger ،1988 ،p،p 375،376.

[3] ميشال كورناتون، **مراكز التجمع في حرب الجزائر**، تر : أ. صلاح الدين، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص90.

[4] محمد الصغير هلايلي، **شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي ،(د ب ن)، 2012، ص ص، 194.195.

[5] محمد قنطاري، **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي**، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005، ص ص 16،17.

منابعها الأصلية، ففكرت في تجهيز الشعب وحشده في المحتشدات ومعسكرات أسمتها بأماكن الأمان فكانت هذه الأخيرة معسكرات جهنمية محروسة ومسيجة بالأسلاك الشائكة تسمى "المناطق الآمنة" ظهرت بالأوراس منذ الشهر الأول من عمر الثورة والتي بلغ عددها 2600 محتشد.[1]

المحتشدات هي عبارة عن مكان فسيح من الأرض الجرداء الخالية من الأشجار تقع قرب ثكنة للجيش الفرنسي، ومحاطة بأسلاك شائكة مجهزة بأجهزة إنذار تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك، من طرف أي شخص كان، وعلى زوايا المحتشد توجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيون طوال الأربع والعشرين ساعة، وهي مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب أحد وإلى خارج المكان.[2]

والمحتشد حسب عبد الحميد مهري هو مركز عسكري فرنسي، تكون إقامته في مواقع إستراتيجية يختارها العدو وذلك بجلب السكان وإسكانهم بالقوة فيها لتشكيل حزاما واقيا للمراكز الفرنسية مقابل تدمير أراضيهم على الأخر خاصة مساكن الإيوان ومصادر العيش المتمثلة في المزارع.[3]

فعموما توجد المحتشدات حول مراكز عسكرية وداخل سياج من الأسلاك الشائكة أو داخل الحواجز المكهربة، ولكن في بعض الأحيان نجدها تنشئ بصفة عشوائية دون أي تخطيط مسبق، بتحديد مناطق معينة للمطرودين وبدورهم يقومون ببناء الملاجئ والبيوت من الطين والقصدير ومن مواد أخرى.[4]

---

[1] بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830.1989)، ج2**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 60، 61.

[2] عمار قليل، المرجع السابق، ص 127.

[3] عبدالحميد مهري، **الذكرى الخامسة والعشرون نوفمبر كيف حررت الجزائر**، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 83.

[4] جمال قندل، **خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية** (1957.1962) وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 37.

بحيث نجد إدريس خضير يذكر بأن السلطات الفرنسية لما أعتبهم حيلة مراكز التربيع فقاموا بإخلاء المناطق من السكان وحشدهم في معسكرات محاطة بالأسلاك مثل الفئران ولم تكتفي بنعتهم بالألفاظ القبيحة في حقهم[1]، لذلك كان دافع فرنسا إقامتها للمحتشدات هو التوسع والاستيلاء على الأراضي، فبذلك أصبح السكان أما خياران : إما البقاء والموت تحت صوت القنابل ،وإما التوجه إلى المحتشدات حيث الجوع والموت والعطش والمرض والإبادة.[2]

فكان يطلق عليها أيضا مراكز التجمع والتي وصل عددها في 1956 إلى 250 محتشد تم توسع بعد 1958 فكانت النسبة الكبيرة بالولاية الثالثة[3]. فكان الهدف من ورائها هو إنشاء مناطق العزلة، فكانت غايتها الأولى الحد من نشاط المجاهدين ومنع الشعب من تقديم المساعدات المادية والمعنوية لهم، وغايتها الثانية تمثلت في عرقلة جيش التحرير من التقدم لمواقعه[4] كما كانت تهدف إلى عزل الجماهير الشعبية عن جيش التحرير الوطني وتضيق الخناق عليه[5] بحرمانه من منابع التموين.

---

[1] إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، (د.ب.ن)، ص 279.

[2] عمار قليل، المرجع السابق، ص31.

[3] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المحاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 162.163.

[4] لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط1، مزيدة ومنفتحة، (د.د.ن)، الجزائر، 2000، ص ص 221.222.

[5] علي كافي، **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962** ،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص369.

لقد كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت كثيرا هذا على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنصب تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو المدينة، وهذا راجع لمستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية الذي ارتفع نسبة عالية جدا بفضل ما قدمته المحتشدات من معرفة إنسان متشبع بالعقيدة وقادرة على الإقناع.[1]

فكان موقف المثقفين الجزائريين من المحتشدات بأن اللجوء إلى إنشاء هذه الأخيرة أمر منطقيا، فيعدون ذلك فعل من أخطر فصول المأساة الجزائرية وأكثر بشاعة، بما كانت تتميز به من شذوذ، وما تنفرد به من غرابة وبلغ عدد الذين جيء بهم نحو المليونيين وثلث المليون من مختلف أنحاء الوطن في مقولة حول المحتشدات << **يجترون حياة البؤس داخل مراكز التجمع مئة في مختلف أنحاء الوطن الذي حولته الظاهرة الاستعمارية إلى جحيم لا يطاق** >>[2]

المبحث الثالث : إنشاء المعتقلات والسجون :

1/ المعتقلات:

أعتقد المحتلون الفرنسيون غداة الثورة أنه بإمكانهم إجهاضها والقضاء عليها وذلك بفتح مراكز التعذيب وأبواب السجون على مصراعيها والبدء في إنشاء المعتقلات.

والمعتقل هو المكان الذي يعتقلون فيه الوطنيين وكان يستعمل هذا اللفظ مرادفا لكلمة الحبس أو السجن، فالمعتقل يعني تجميع عدد من مناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي[3]، وذلك دليل على أن المعتقلات في مفهوم الثورة التحريرية لا تخرج عن مفهوم السجن، أما بالنسبة للجزائريين يطلقون عليها مصطلح الحبس، كذلك هو المكان الذي يتم فيه تجميع مجموعة من الناس يتعرضون للعذاب النفسي، ويتمتعون ببعض الحريات

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)**، ج2، دار هومة، الجزائر، ص35.

[2] محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق**، ط1، دار البلاغ، الجزائر،2001،ص ص 185.186.

[3] عبد المالك مرتاض، **دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص80.

بالإطلاع على الصحف والاستماع للإذاعة وكان أغلبهم من المناضلين السياسيين، فكان أول معتقل يرجع إلى شهر أبريل 1955، فالمعتقلات تختلف من حيث أنواعها حسب ظروف نشأتها ومواقعها وقربها أو قلتها أو محاذاتها للتجمعات السكانية، فقد كانت تقام في مناطق شبه صحراوية جنوب مقاطعة الجزائر.[1]

وقد تفننت فرنسا في تعذيب الجزائر بين داخل السجون والمعتقلات ،كالكي بالكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم، الإحراق بالسجائر والتعليق لمدة ساعات من اليدين والرجلين، تشريح الجسم ووضع الملح في الجروح، إطلاق الكلاب على المساجين، والضرب حتى الموت.... وأشياء أخرى لا توصف ولا تتحملها الإنسانية.

أما بالنسبة لمحمد عباس كان يطلق على المعتقل اسم محتشد وذكر بأن الحياة فيه كانت صراعا يوميا بين الحياة والموت، بين إدارة التحرر ومحاولة تأييد الاستعمار والاستبعاد وكان شرط الإفراج فيه عن المعتقل بأداء تحية للعلم الفرنسي.[2]

ثم إنشاء المعتقلات نتيجة امتلاء السجون وانشغال المحاكم عن النظر في استكمال ملفات المتهمين، وكان أول معتقل أنشأته السلطات الاستعمارية هو معتقل شلال جنوب مدينة المسيلة، في شهر ماي 1955، وكان جحيما لا يطاق بالحر الشديد في الصحراء القاحلة، نصبت فيه الخيام وتزداد بازدياد الوافدين إليها، وكل خيمة يوضع فيها 10 من المعتقلين، يفرشون الرمل تحت وهج الشمس اللاذع، حيث كانوا يصطفون في هذا الجحيم خمسة مرات في اليوم، في درجة حرارة تفوق 50 درجة مئوية.[3]

معتقل الجرف = يقع شرق مدينة المسيلة بنحو 18 كلم، يتكون من عشرات الشقق الأرضية، افتتح في أوائل سنة 1955، بعد تحطم معتقل شلال بسبب العواصف الرملية

---

[1] عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 112.

[2] محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين**، تقديم أبو القاسم سعد الله، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.ب.ن) 1996، ص ص 15-16.

[3] عبد القادر ماجن، **السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها**، مجلة أول نوفمبر، العدد94/93، ماي – جوان، 1988، ص 51.

معتقل بوسوي = المعتقل الأكبر من معتقلات الجزائر التي فتحها العدو لابتلاع الرجال وتجميد العقول والأفكار وتقيد نشاط فتوة الشباب يقع جنوب سيدي بلعباس في دائرة تلاغ فتح في 16 أوت 1955[1]، كان عبارة عن ثكنة عسكرية للمعتقلين السياسيين الذين جئ بهم من معتقل (ماجانطا) و(بيدو) بمعنى من الأوراس والشرق الجزائري.

معتقل أركول = يقع شرق مدينة وهران وهو معتقل للتعذيب البدني والنفسي ومحطة للمرور، يمر به كل المعتقلون من السجون والمعتقلات الأخرى، وأغلبية زبانيته من الاسبان لا يسلم من أذاهم أي واحد من المعتقلين، نتيجة حقدهم الصليبي الموروث على المسلمين.[2] بالإضافة إلى عدة معتقلات أخرى لا يكفى المجال لذكرها.

أما بالنسبة لنوع المعتقلين فكانوا يختارون من بين السياسيين والمثقفين والطلبة ومن الأعيان، وبانتشار الثورة أصبح يحمل إليها كل من وقعت عليه الشبهة فأصبحت بذلك تضم كل الفئات من كبار وصغار وشيوخ ونساء، ولم يسلم منها حتى الأوروبيين في حالة تأييدهم للثورة الجزائرية.[3]

كما لا ننسى أن المرأة هي الأخيرة عوملت بوحشية وعذبت داخل المعتقلات والسجون وحكم عليها بالإعدام، وكانت الظروف داخل المعتقل تختلف حسب نوع المركز.[4]

أما بالنسبة للحياة الثقافية بداخلها ما كنت تمتاز به من شروع المتفقين بتسجيل من لا يعرف القراءة والكتابة وإلقاء الدروس عليهم وتلقينهم اللغة العربية وبهذا أصبح كل من دخل المعتقل أميا أصبح فيها بعد يكتب الرسائل لأهله، فكان منهم الأطباء والسياسيين

---

[1] عبد القادر ماجن، **السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها**، مجلة أول نوفمبر، العدد94/93، ماي – جوان، 1988، ص 51.

[2] محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد**، 1996، ص ص 17-18.

[3] محمد عباس، **في كواليس التاريخ ديغول...والجزائر أحداث وقضايا الشهادات**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 161.

[4] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، المعالم الأساسية**، دار النعمان، (د.ب.ن)2012، ص ص 144-116.

والمعلمون بإلقاء الدروس وبهذا أصبحت المعتقلات تعتبر مؤسسة ثقافية كانت عكس ما توقعه الجيش الفرنسي.[1]

2/ السجون :

وردت الإشارة إلى كلمة السجن في القرآن الكريم في قصة سيدنا يوسف عند قوله تعالى "يا صاحبي السجن أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار" سورة يوسف 39 وكانت هذه الآية حول رؤية سيدنا يوسف عليه السلام وقوله تعالى "قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه " سورة يوسف33

أما السجن فهو الحبس والحبس معناه المنع ومعناه الشرعي هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان في بلد أو في بيت أو مكان معد للعقوبة أو غير ذلك والسجن عبارة عن بناء مخصص للمنحرفين، يتميز بهندسة معمارية ويبنى عادة من الإسمنت المسلح وتوضع على نوافذه شبابيك حديدية وتصنع أبوابه من صفائح حديدية سميكة ،فهو يختلف عن المعتقل فالسحن هو قديم ومستمر مدى الحياة الاجتماعية والمدنية ولا يزج فيه إلا من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية من طرف المحكمة طبقا لمواد قانونية غالبا يكون تابعا للسلطات الإدارية بحيث كان التنظيم داخل السجون هو استمرار للنضال الخارجي.[2]

منذ وطأة أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر سنة 1830 حيث شرع في إنشاء السجون فكان كلما احتلوا منطقة من مناطق الجزائرية إلا ووضع فيها سجنا وذلك وفق القانون الأهالي ونلاحظ أن المعاملات تطورت في السجون وتغيرت الظروف فيها حيث أصبح المعاقبون يهتم بهم ويعلمون ويدربون على الحياة الاجتماعية الصالحة فيحصل بعضهم على الشهادات العلمية ويكسبون مهنا تساعدهم على التكيف مع المجتمع حين يفرج

[1] محمد الطاهر عزوي، المرجع السابق، ص ص 17،21.

[2] رشيد الزبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1962/1956)**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص 143،160.

عنهم، ويرجعون إلى الحياة العملية وهم قلة إذا ما قورنوا بالذين لم يستفيدوا من إعادة التربية والتأهيل في الحياة الجديدة ويترددون على الدخول إلى السجون أكثر من مرة.[1]

ومع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، حيث زج بالكثير من الجزائريين في السجون نذكر منها : سجن الحراش، سجن لامبير، سجن الكدية، سجن القصبة، سجن الأحمر، سجن البليدة . وبلغ عددها في ولايات الجنوب الجزائري في الثورة ستة وعشرون سجن.[2]

وقد بلغ عدد السجون في بداية الثورة قرابة 26 سجنا، ثم نمت وكثرت مع انتشار الثورة منها : سجن بسكرة، وسجنان بكل من ورقلة وغرداية والأغواط، ثم سجن أدرار وتيميمون، ورقان وتمنراست، وكان السجناء يعانون من التفرقة فيما بينهم تزيد من عذابهم وعزلتهم عن العالم الخارجي ومن بين هذه المعاملات التفرقة العنصرية بين المساجين والتفرقة السياسية.

المبحث الرابع: الأسلاك الشائكة

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية، كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية، وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر، لهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج، فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة.[3]

فكان خط موريس الذي تدعم فيما بعد بخط ثاني مماثل هو خط شال، ويمكن أن نضيف أن من بين أهداف وأبعاد هذه الخطة منع شرارة الكفاح المسلح من الانتشار والامتداد إلى داخل كل من تونس والمغرب وبخاصة إذا عرفنا أن هذه الحقبة التاريخية

---

[1] عزوي محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 12.

[2] رماضنة جعفر، **أنواع وأساليب التعذيب الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية** ،ولاية السادسة أنموذجا، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2006-2006، ص 102.

[3] الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)**، ص 276.

تميزت بتطور بارز للأحداث السياسية على المستوى الداخلي في كل من الدولتين المذكورتين، وأن الإمكانيات البشرية والعسكرية للحكومة الفرنسية داخل الجزائر كانت غير قادرة على مواجهة الجبهة العريضة المسلحة على المستوى المغربي[1]، لهذا سارعت هذه السلطات إلى منح الاستقلال للدولتين الجاريتين لتنفرد لمواجهة الثورة الجزائرية بتسخير كل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية.

بدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956 بأمر من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس Andre Maurice ، ويهدف الخط المكهرب إلى عزل الثورة عن تونس شرقا وعن المغرب غربا، واكتملت الأشغال عام 1957، ويمتد الخط شرقا مسافة 750 كلم من عنابة شمالا إلى نقرين جنوبا وعرضه من 30 إلى 60 م وغربا على نفس المسافة (750 كلم) ويمتد من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا[2]، ومن هنا تمتد نحو الصحاري بواسطة جهاز الرادار.

وعن ماهية الخطوط يقول الجنرال ديغول "..... وقد أقيمت الحواجز على الحدود الجزائر مع تونس والمغرب قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات التحريرية من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح ما لم نقدم على فتح الطريق لما بملء إرادتنا ..... "[3] أما عن المواصفات التقنية والإمكانيات الدفاعية الهائلة التي يوفرها خط موريس فيمكن إجمالها فيما يلي :

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص23.

[2] ذدرافوربيكار، **الجزائر شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، ترجمة : فتحي سعيدي، موفم للنشر والتوزيع، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001، ص ص 375، 376.

[3] جوان غيلسي، **الجزائر ثائرة**، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 183.

- يتكون خط من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و7000 فولت بعرض يتراوح ما بين 6 و12 متر قد يصل إلى 60 في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة.[1]

- زرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية مثل (مين دنكري ومينه القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوط شبيهة بخيوط الأسماك ويتخذ شكل النبات الموجود في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم[2]، وقد وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك الشائكة 50000 لغم في كل 20 كلم [3]، وكانت أسلاك الإنذار متصلة بمراكز المراقبة، هذه الأخيرة التي كانت مزودة بأجهزة للإنذار السريع مثل الأجراس والرادارات الثابتة والمتحركة مهمتها مراقبة ورصد محاولات الاختراق .[4]

ونفس المواصفات نجدها في خط الناحية الغربية، ولاعتبارات عسكرية وإستراتيجية واقتصادية دعمت السلطات الفرنسية الخط بخط ثاني هو خط شال والذي يمتد من ساحل المتوسط مرورا بأم الطويل ومن شرق القالة إلى الطارف ثم مرسي بن مهيدي حتى سيدي عيسي وسيدي الجيلالي وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي.[5]

امتاز هذا الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلى 12000 فولت وعرضه لا يختلف عن موريس.

[1] بوعلام حمودة، المرجع السابق، ص 23.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 278.

[3] المجاهد : 1958/03/01.

[4] المجاهد : 1959/02/25.

[5] البصائر، عدد 312، 8/4/1955، ص 7.

المبحث الخامس : قانون حالة الطوارئ :

إن أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية هو سنها لقانون حالة الطوارئ، وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة لخنق الثورة والقضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها، تم تحضير مشروع قانون حالة الطوارئ من طرف حكومة منديس فرانس وبعد سقوطها قدم للبرلمان الذي صادق عليه في 31 مارس 1955 بعد تنصيب حكومة ادغارفور "Edgar Faure" في 15 فيفري 1955، والتي أعادت تعيين "جاك سوستيل" حاكما عامًا بالجزائر.

وسارعت لتنفيذ قانون حالة الطوارئ، وأصبح ساري المفعول ابتداء من 03 أفريل 1955على حوالي 1.5 مليون نسمة في منطقة الأوراس والإقليم القسنطيني والقبائل الكبرى[1] في البداية، وفي مرحلة ثانية عمم قانون حالة الطوارئ على كل عمالة قسنطينة، وجهات أخرى بين عمالة الجزائر ووهران، وفي مرحلة ثالثة تم تعميمه على كل أنحاء القطر الجزائري، أعطيت الإدارة الفرنسية في الجزائر صلاحيات واسعة في تطبيقه والذي كان كالتالي :

- تحديد إقامة الأفراد وفرض رقابة المشددة على تنقلاتهم.
- نفي الجزائريين دون محاكمة.
- مراقبة المحلات والأماكن العامة .
- إنشاء محاكم عسكرية تحل محل المحاكم الجنائية وأحكامها نافذة لا يطعن فيها، وقد كان الهدف من تعميم قانون حالة الطوارئ على كل التراب الجزائري هو مضاعفة القمع ،وكسب الشرعية القانونية لتلك الأعمال الإجرامية.[2]

[1] Mohamed Teguia : L'Algérie en guerre ،O.P.U ،Alger ،(S.D) ،p 233.

[2] عبد الكريم بو الصفصاف، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، (1954-1962)** مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية سطيف، 1998، ص 52.

الفصل الثالث : وصول ديغول إلي الحكم واستراتيجيته للقضاء على الثورة 1958

المبحث الأول : أسباب سقوط الجمهورية الرابعة

المبحث الثاني : انقلاب 13 ماي 1958

المبحث الثالث : تولي ديغول السلطة وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة

المبحث الأول : اسباب سقوط الجمهورية الرابعة

تميزت الجمهورية الفرنسية الرابعة الممتدة من أكتوبر 1946 إلى غاية سبتمبر 1958 بهشاشة مؤسساتها وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها، داخليا وخارجيا . وكثرة الازمات خاصة منذ اندلاع حرب التحرير في الجزائر، وبلغت تلك الازمات ذروتها في ربيع 1958.

إن نظام الحكم الذي قائم في فرنسا طيلة حياة الجمهورية الرابعة من الأسباب الاساسية في ضعفها وعدم استقرارها السياسي، لقد اعتبر الجنرال ديغول أن أسباب ضعف الجمهورية الفرنسية الرابعة، راجع الى مشكل في المؤسسات وليس في الاشخاص منها "نظام الاحزاب" أو "نظام الجمعية" .

يقول الأستاذ : سيدي علي أحمد مسعود : حيث واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 القضية الجزائرية بمبدأ القوة بمحاولة منها لتسعقها في المهد معتبرة أن الذين قاموا بتفجير العمل المسلح هم من الخارجين عن القانون وقطاع الطرق [1]، وتميز نظام الحكم في الجمهورية الرابعة بـ :

- تفوق السلطة التشريعية وتبعية الحكومة لسلطتها .
- الرئيس موقعه ضعيف لا نه ينتخب من طرف البرلمان .
- مشاركة الاحزاب في السياسة وعدم قدرة حزب علي الفوز بالأغلبية للوصول للسلطة والاحتفاظ بها، فقد تعاقب على فرنسا حوالي 17 حكومة وشكلوا 24 وزارة وفي بعض الاحيان تظل بدون حكومة .

وحسب تصور صالح بلحاج فان ممكن الضعف في الجمهورية الفرنسية الرابعة مرده :

[1] سيد علي احمد مسعود، **التطور السياسي للثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر ،2010، ص15 .

– خروج فرنسا ضعيفة مقارنة بالقوى الاخرى التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مستفيدة (أمريكا – بريطانيا – الاتحاد السوفياتي) ويرجع الضعف الى عوامل داخلية وخارجية .

– ظهور القوى العظمى على الساحة الدولية والتي فرضت هيمنتها على العالم بما في ذلك على فرنسا .

- تزايد وتنامي الحركات التحررية في المستعمرات تحت قيادة نخب محلية مطلعة على تطورات العلاقات الدولية وعلى افكار حقوق الشعوب وحريتها .

- طبيعة النظام السياسي الذي اقامه الدستور "دستور 13 اكتوبر 1946" الذي صادقت عليه الجمعية التأسيسية الثانية بعد فترة انتقالية دامت دامت من فترة انسحاب ديغول 1945 للجمهورية الرابعة 1946، وبالتالي نظام الحكم هو من ساهم في اضعافها وعدم استقرارها السياسي ما بين 1946 الى 1958 .[1]

- أما فيما يخص توالي سقوط الحكومات فنقول بفعل الثورة سقطت أربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الفرنسية الرابعة في ماي 1958 حيث سقطت حكومة ماندیس فرانس، Mendes France 1955 التي تم تشكيلها بعد سقوط "ديان بيان فو " ثم حكومة ادغارفور Edgen Faure الذي انتخب نائبا من 1955 الى 24 جانفي 1956، ثم حكومة غي مولي Guy Mollet 1956، ثم حكومة بورجيس مونوري Bourges Mounoury في سبتمبر 1957، واخيرا حكومة فليكس غايار Felix Gaullard تولى رئاسة الحكومة الفرنسية من ديسمبر 1957 الى افريل 1958 .

كل هذه الامور قادت الجمهورية الفرنسية الرابعة الى الانهيار المحتم وسقطت الحكومة، ودخلت فرنسا في فترة شغور السلطة دام 28 يوما الى غاية 13 ماي الذي حمل

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص81

معه مستجدات كثيرة وهامة في الساحة الفرنسية، حاضرا ومستقبلا . وكان منعرجا كبيرا من التاريخ السياسي الفرنسي الحديث .[1]

المبحث الثاني : انقلاب 13 ماي 1958

لقد كان انقلاب 13 ماي في الحقيقة عبارة عن شبكة معقدة من خطط ومؤتمرات ذات مشاريع وخيوط متوازنة جنبا ومتقاطعة جنبا اخر، اهدافها متناقضة ومختلفة تناقض القائمين عليها واختلافهم، لكن صبت في اتجاه واحد، احدث الانقلاب .[2]

بدأت هذه الاحداث بقيام المستوطنين الفرنسيين، باحتلال دار الحكومة الفرنسية بالجزائر يوم 13 ماي 1958، ثم انضم اليها الجيش العامل بالجزائر، وعلى راسه الجنرال "راؤول سالان " قائد الاركان و" جاك ماسو " قائد فرقة المظلات، وسرعان ما امتد العصيان الى كورسيكا، فأصبحت فرنسا مهددة بحرب اهلية، مما ارغم الجمعية الفرنسية (البرلمان)، على الرضوخ لمطالب المستوطنين الرامية الى دعوة " الجنرال ديغول " الى الحكم، ومنحه سلطات استثنائية رغم علم البرلمانيين انه ينوي تغيير نظام الجمهورية الرابعة ، واقامة نظام رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة وقوية كملك منتخب، في مملكة منتخبة .

إن أسباب وظروف الانقلاب كلها جاءت في اسباب ضعف الجمهورية الفرنسية الرابعة والتي نجملها في ما يلي :

- انهاك الخزينة العامة ووصولها في بداية 1958، الى حافة الافلاس، الامر الذي ادي الى الاستنجاد بالولايات المتحدة الامريكية، بطلب قرض مالي كبير منها لتمويل الحرب .
- فقدان الجيش الفرنسي الثقة في النظام القائم .

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص85.

[2] نفسه، ص85.

- انقسام الراي العام الفرنسي بشان الجزائر وصل الى داخل اجهزة الحكم الفرنسية ورجال القوات المسلحة .[1]

الخلاف الحاد بين قوة المظلين والمشاة في الجزائر، مما ادى الى تعاظم السخط ضد القيادة العامة للجيش .[2]

- تميز النظام السياسي الفرنسي بعدم الاستقرار وتوزع القوى السياسية وضعف المسوؤلية .

اما عن رد فعل الثورة على هذا التمرد، فلم تكن واقفة موقف المتفرج على ما يحدث على الصعيد الداخلي في الجزائر او الخارجي في فرنسا، ففي 15 ماي 1958 اعلن المجاهدون على لسان مدير الجبهة " محمود دباغين " فقال : ان حركة التمرد التي يقود بها الجنرال ماسو في الجزائر[3]، هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية المتتابعة، التي لم تستطيع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والمالية الفرنسية في الجزائر وبدأت قيادة الثورة تحضر الاجتماعات والمهرجانات الشعبية، قصد توعية الجماهير الجزائرية لما يحاك ضدها من دسائس، وفضح المؤامرات التي دبرها المستوطنون، وحذرت الشعب من الانسياق وراء شعارات التآخي الكاذبة .[4]

المبحث الثالث : تولي ديغول الحكم وقيام الجمهورية الخامسة

كان ديغول عازما منذ زمن طويل انه سيعود الى السلطة، لكنه لم يشارك في صنع الاحداث التي اعادته اليها، فقد اكد في مذكراته، أنه لم تكن له يد فيها بقوله :" لم تفاجئني الازمة التي انفجرت في 13 ماي أبدا، لكني لم اكن قد تدخلت فيها بأي صورة من الصور ولم تكن لي أي اتصالات مع اي عنصر في مكان حدوثها، ولا مع وزير في باريس .[5]

---

[1] يحيى جلال ،**العالم العربي المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية** ،ج3 ،المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص653.

[2] علي كافي ،المرجع السابق، ص177

[3] فؤاد سعد زغلول، **عشت مع ثوار الجزائر**، دار العلم للملايين، بيروت ،196، ص242.

[4] عمار قليل، المصدر السابق، ص135

[5] صالح بلحاج ،المرجع السابق ،ص92

وفي ظل التوترات والاحداث المؤثرة جدا جرت مقابلة بين فليملان وديغول يطلب في الأخير الذي قال لرئيس الحكومة المفروض انه مستعد للقيام بها هو ضروري، بقي فليملان مترددا وطلب من ديغول انه يوجه نداء الى الجيش لوقف التمرد فقال له " لا فائدة من ذلك إن لم أعلن في نفس الوقت نفسه انني سأتولى السلطة، ففي ليلة 27-28 ماي اصدر ديغول بيانا قال فيه : " لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامه حكومة جمهورية ..... وكل عمل يخل بالأمن العام لن اوافق عليه ". [1] ونظرا للازمة السياسية الحادة المتعفنة، فقد قبل البرلمان سهولة تولي الجنرال ديغول رئاسة الحكومة مع منحه سلطات استثنائية خاصة بناءا على طلبة حيث أدلي بتصريح جاء فيه : " لقد شرعت في المسار النظامي لإقامة حكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد واستقلالها.....وفي هذه الظروف لا يمكن أن أزكي من أي مكان، أي عمل يمس بالأمن العام في اشارة واضحة الى عسكر الجزائر" [2]، وعندما تأكد المستوطنون الاوروبيون وقادة تمرد 13 ماي من الجي بان " ديغول لا يسير في ركابهم، ولن يصبح أداة طبيعية في أيديهم كما كانوا يظنون .

حاولوا تنظيم انقلاب جديد ضده، والاحاطة به قبل أن يحكم نفوذه وسيطرته على الأوضاع، لكنه فوت عليهم الفرصة، وافشل خططهم ذلك باشتراطه موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على توليه السلطات الاستثنائية، حتى يدعم مركزه ولا يبقى تحت رحمة اولئك الغلاة الذين كانوا لسبب في مجيئه الى الحكم .

وبمجيئ ديغول إلى الحكم واعتلائه السلطة، أشار الى قضية الجزائر قائلا : "**الاستقلال غير مقبول وغير قابل للتفكير فيه وقد ادرك الكثير من المفكرين الفرنسيين ورجال السياسة نزعته نحو الديكتاتورية والحكم المطلق من جهة، ومن جهة اخرى خشيتهم على فرنسا نفسها**" .[3]

[1] صالح بلحاج نفسه، ص94

[2] محمد عباس، المرجع السابق ،ص221.

[3] Mohamed teguia ,OP Cit .p159

أما مستوطنوا الجزائر فكانوا اكثر فرحة بعودة الجنرال لأنهم كانوا يشعرون بانه بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائرية، خصوصا وان "ديغول" وصل للحكم على هذا الحرب . وضع العديد من الاجراءات وبهذا يكون قد هيأ فرنسا ووضعها في اجواء الحرب داخليا محاولا جلب حلفائها الاوروبيون، ولتحقيق التضامن الاوروبي مع فرنسا في حرب الجزائر. أخذ ديغول يلوح بالثورات الكامنة في صحراء الجزائر، ويعدهم بالفائدة في استغلالها.[1]

[1] محمد كامل ليلة، **المجتمع العربي والقومية العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة ،1966، ص493

خاتمة:

من خلال دراستنا للاستراتيجية والأساليب القمعية الردعية الوحشية التي قام بها الاستعمار الفرنسي أثناء الثورة التحريرية الكبرى ضد الشعب الجزائري دون تمييز بين الرجل والمرأة وبين الطفل والشيخ المسلح منه دون الأعزل، والتي من خلالها حاولنا استنطاق ذاكرة التاريخ الاستعماري السيئ، وفضح الجرائم البشعة التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية الفرنسية التي لم تدخر أي جهد ولا أي وسيلة قد تمكنها من الوصول إلى ما تصبو إليه من غايات وأهداف والتي تكمن أبرزها في القضاء على الثورة الجزائرية والاحتفاظ بالجزائر.

و من خلال ما سبق أمكننا استخلاص النتائج التالية:

1- أن السلطات الفرنسية الاستعمارية في حربها ضد الجزائر اعتمدت على كل الوسائل والاساليب وطبقت مختلف السياسات لإخماد فتيل الثورة وشل حركة المجاهدين، التي تبرز من خلال المعاناة التي كابدها الشعب الجزائري إبان كفاحه للاستعمار.

2- رغم الإجراءات الاستثنائية الضخمة والمتعددة التي اتخذها الاستعمار الفرنسي في الميدان العسكري والسياسي للقضاء على الثورة فيمهدها، إلا أنه لم يوفق في ذلك، بل أن هذه الثورة زعزعت كيانه الداخلي، فقد أخذت الوزارات تتعاقب حتى بلغها ست وزارات بين صيف 1954 وأفريل 1958 وبعضها لم يعمر سوى بضعة أشهر، والبعض الآخر بضعة عشرة يوما فقط، وكثيرا ما دامت الأزمة الوزارية أسابيع طويلة قبل أن تتشكل وزارة جديدة.

3- أن استراتيجية السجون والمعتقلات التي تفننت فيها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين أدت إلى إسقاط مشاريع الاستعمار وزبانيته وكشف القناع للعالم عن أنواع التعذيب والتشويه والتنكيل والتخريب النفسي للمعتقلين وانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان وعدم احترام فرنسا لحقوق الأسرى وسجناء الحرب وتجاهلها لاتفاقيات جنيف وتنكرها للمبادئ والقيم الإنسانية.

4- فظاعة ووحشية فرنسا، التي فاقت كل تصور وإدراك وكشف الستار عن حقيقتها الزائفة المتمثلة في ادعائها الدفاع عن حقوق الإنسان وادعاء الحضارة والتمدن. وهذه

الاساليب الوحشية التي طبقتها فرنسا على الشعب الجزائري تبين مدى حرص فرنسا على تمسكها بالجزائر، وإرغام الشعب الجزائري على التراجع والاستسلام، إلا أن هذا الأخير صبر وتحمل واستمر في كفاحه ومواجهته لكل الخطط الفرنسية الجهنمية عبر كل مراحل الثورة.

5- كما حولت معاقل الثورة إلى مناطق محرمة، وأنشأت عددا كبيرا من المحتشدات والسجون والمعتقلات اعتقادا منها أن مضاعفة أساليب القمع والزج بالمواطنين في السجون والمعتقلات كافي لإخماد نار الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية.

6- هذه الأساليب كانت خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958 ومع تسليم مقاليد الحكم العسكري السابق الجنرال شارل ديغول، وذلك اثر انقلاب 13 ماي 1958، الذي قام به المستوطنون والعسكريون بالجزائر، وقد وفروا كافة الامكانيات المتاحة من أجل انهاء المشكلة الجزائرية والعمل على بقاء الجزائر فرنسية، كل هذا زامن قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، التي انتهجت أساليب سياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة من أجل تصفية الثورة الجزائرية وظهرت جليا انعكاسات السياسة الفرنسية للجمهورية الخامسة، بفعل السياسة المنتهجة من قبل الجنرال ديغول لتطويق الثورة الجزائرية.

7- إن سياسة فرنسا الاجرامية وما ارتكبته من مجازر واضحة للعيان لا غبار عليها، حيث طورت من أساليبها العسكرية والسياسية مع كل مرحلة من مراحل الثورة الجزائرية، فلم تترك أي وسيلة إلا وجربتها على الجزائريين من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية.

إلا أن شجاعة الشعب الجزائري وتصميمه على نيل الحرية والاستقلال حال دون ذلك وأفشل مخططاتها الهادفة إلى تحطيم الثورة وواصل تضحياته حتى افتكاكه للاستقلال سنة 1962، بعون الله تعالى ونصره للجنود الجزائريين.

الملحق رقم :01 خط موريس من الجهة الشرقية

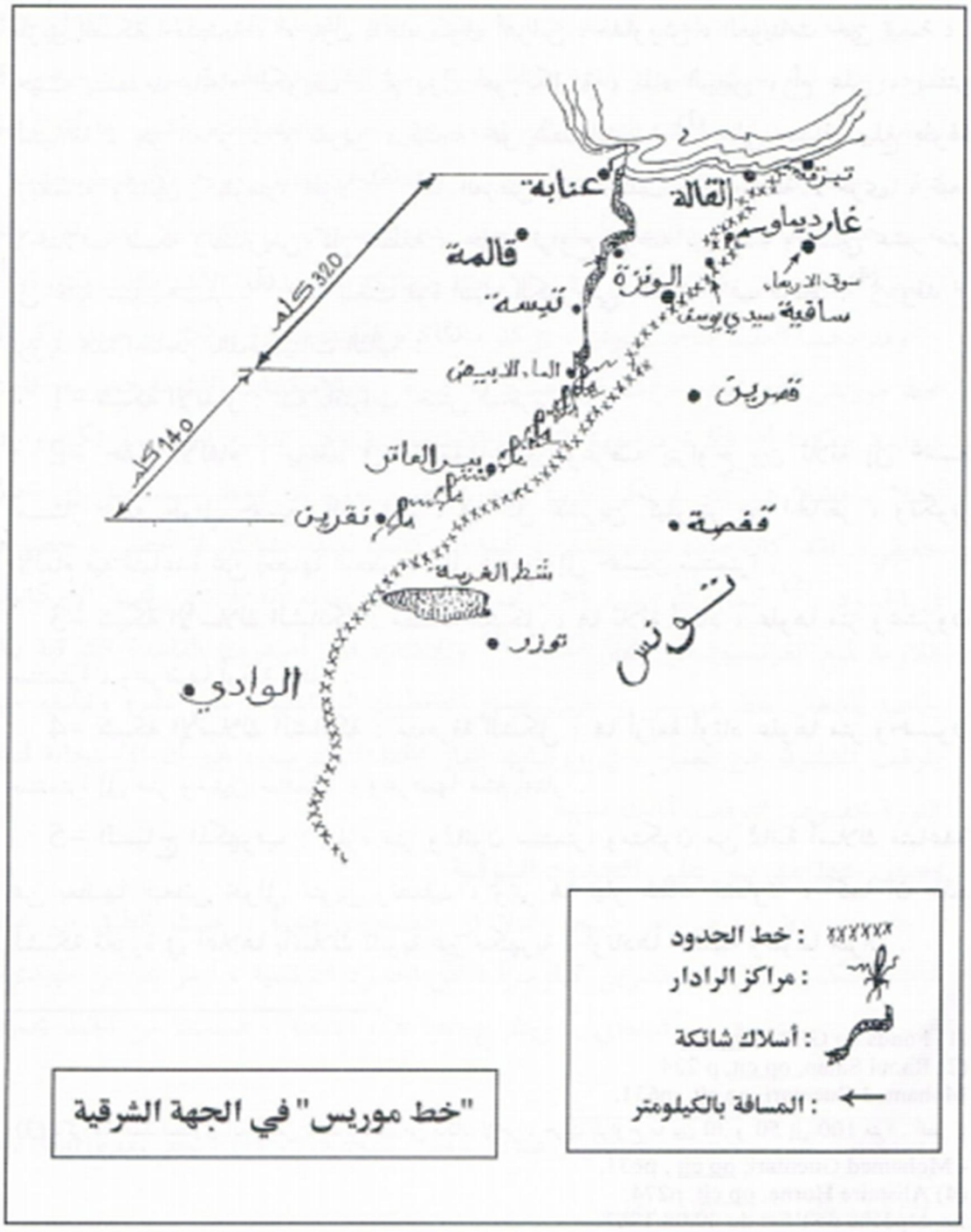

جمال قندل، خطا موريس شال، المرجع السابق، ص 52.

الملحق رقم :02 خط موريس من الجهة الغربية

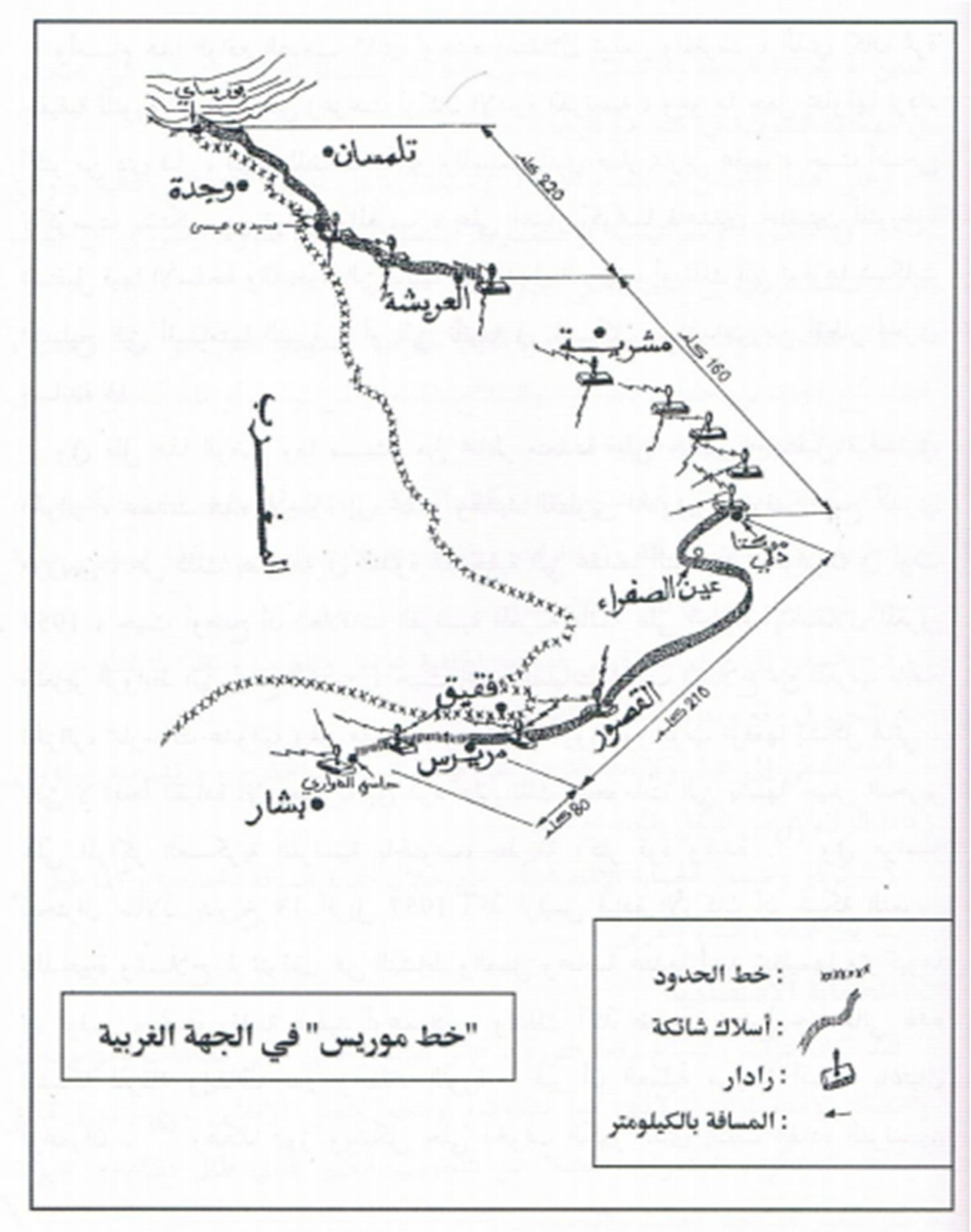

جمال قندل، خطا موريس شال، المرجع السابق، ص 59.

الملحق رقم :03 خريطة المناطق المحرمة إبان الثورة التحريرية الكبرى

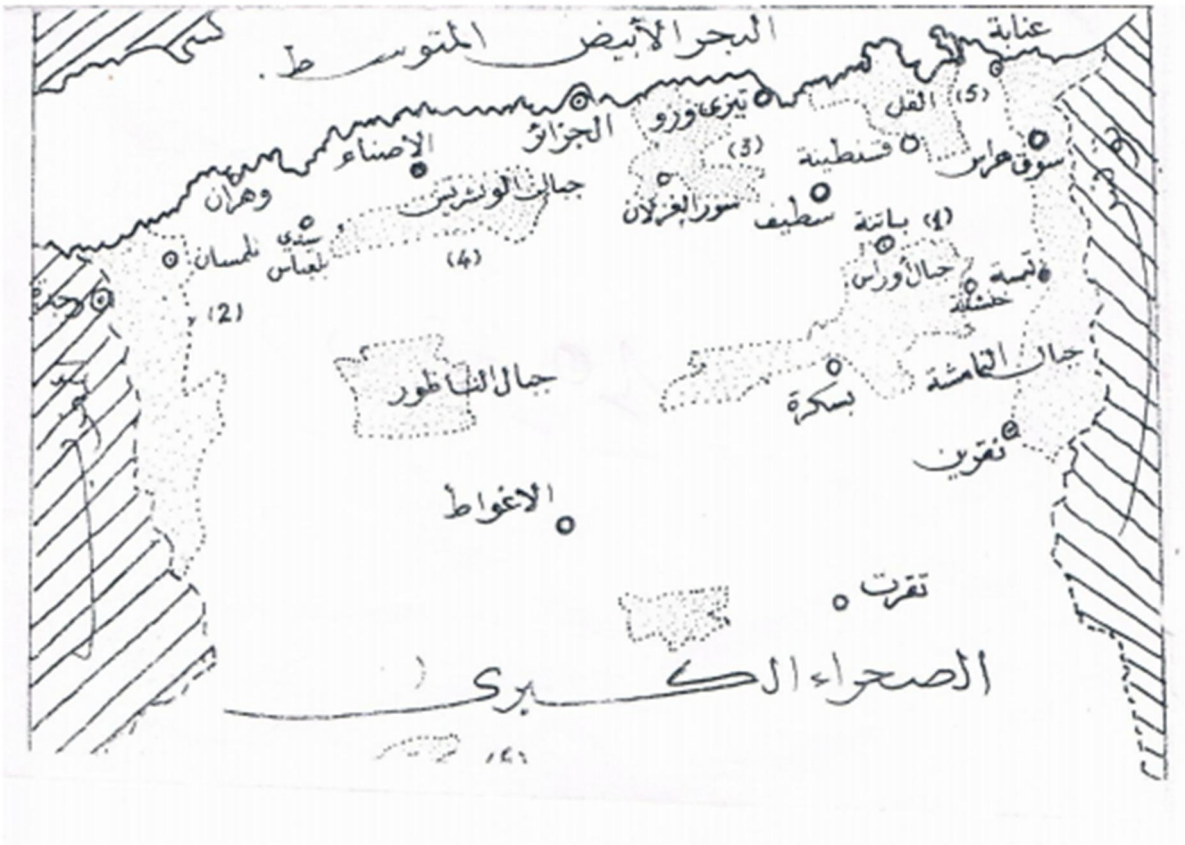

عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المرجع السابق، ص 159.

المصادر باللغة العربية:

1. بو الطهين، جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها و قرأت عنها، ط1، دار البعث للنشر، قسنطينة(د.س.ن).
2. بورقعة لخضر، شاهد علي اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر،2000.
3. بيكارز دارفور، الجزائر شاهدة صحفي يوغسلافي عن حزب الجزائر: فتحي سعيدي، موقع للنشر و التوزيع، الجزائر، 2001.
4. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد و صالح المولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994.
5. سعد قواد زغلول، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، 1966.
6. شارل أجيرون، روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
7. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح(زمن اليقين) دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، مراجعة مسعود حاج، ط1، دار القصبة الجزائر،2007.
8. غروي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، تقديم أبو القاسم سعد الله، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993.
9. فرحات عباس، حرب الجزائر و ثورتها، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د.ت.
10. قنطاري محمد، من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة و جرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، وهران،2007.
11. كافي علي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
12. محمد الصغير هلالي، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي،2012.

13. ميشال كروناتون، مراكز التجمع في حرب الجزائر، تر: صلاح الدين، ط1، منشورات السانحي، الجزائر، 2013.

المراجع:

1. أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي للثورة الجزائرية،1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010.
2. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث،2006.
3. بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات و وثائق، ط1، دار البلاغ، الجزائر، 2001.43/ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
4. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، 1954، المعالم الأساسية، دار النعمان،(د.ب.ن)، الجزائر، 2010.
5. بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898-1974، ت، صادق عماري و مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر،1999.
6. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي،بيروت،1997.
7. بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، د.م.ج، الجزائر، 1995.
8. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر،1996.
9. بومالي احسن، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.س.ن.
10. جمال قنان، دراسات و قضايا في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

11. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

12. خضير ادريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر و التوزيع، (د.ب.ن).

13. رابحي تركي، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية،1931-1956، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981.

14. الزبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962) دار الحكمة، الجزائر، 2010.

15. الزبير محمد العربي، الثورة في عامها الأولي، ط1، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر،1984.

16. الزبير محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر(1942-1962)ط1، بيروت، باريس، 1981.

17. سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوسارسي، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر،2009.

18. طلاس مصطفى، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس الشام(د.ب.ن)،1948.

19. عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن(1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

20. عباس محمد، في كواليس التاريخ ووغول الجزائر(أحداث و قضايا شهادات)، دار هومة للطباعة و التوزيع، الجزائر،2007.

21. عبد الكريم بو الصفصاف، حرب الجزائر و مراكز الجيش الفرنسي للقمع و التعذيب في ولاية سطيف(1962/954) مديرية و منظمة المجاهدين لولاية سطيف.

22. عبد الله شريط و مبارك الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

23. عبد الله شريط و مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

24. العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

25. غربي الغالي، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر،2009.

26. غليسى جوان، الجزائر الثائرة، تر: عبد الرحمان صدفي أبو طالب، الدار المصدرية للتأليف و الترجمة، د.س.ن.

27. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، 1991.

28. قندل جمال: خطا شال و موريس(على الحدود الجزائرية التونسية و المغربية) و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار البيضاء للنشر، الجزائر، 2006.

29. ليله كامل محمد، المجتمع العربي و القومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966.

30. ملاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1989/1830، ج2، دار المعرفة، الجزائر،2006.

31. مهري عبد الحميد، الذكرى الخامسة و العشرون نوفمبر كيف حررت الجزائر، وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر، 1979.

32. يحي جلال، العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، ج3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

باللغة الأجنبية:

1. Bernard Droz et Evelyne: histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962.Paris, Seuil, p64.
2. Courrière Yves, la guerre d'algérie: l'heure des colonels, Alger, Ed, Rahma, 1993.
3. Teguia Moehammed, l'Algérie en guerre, des publications universitaires, Alger, 1989.

الجرائد و المجلات:

1. عبد الحميد شيخي، مراكز التجمع، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 143، 1993.
2. عبد القادر ماجن، السجون و المعتقلات و مراكز التعذيب و ضحاياها، مجلة أول نوفمبر، العدد 94/93، ماي، جوان،1988.
3. جريدة البصائر، العدد 305، بتاريخ 1955/02/11.
4. جريدة المجاهد، بتاريخ 01-03-1958.
5. جريدة المجاهد، بتاريخ 25-02-1959.

جريدة البصائر، عدد 312، بتاريخ 1955/04/08.

المعاجم و الموسوعات:

1. عبد الملك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية(1954-1962) منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
2. عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة التحريرية(1954-1962) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

الرسائل الجامعية:

1. رماضنة جعفر، أنواع و أساليب التعذيب للاستعمار الفرنسي في الجزائر ابان الثورة التحريرية، الولاية السادسة أنموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة باتنة، 2005-2006.

2. عقلية ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر 1954-1962، أطروحة دكتورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

.6

فهرس الأعلام:

أحسن بومالي: 25

أدغارفور: 16-36-39

بسام العسلي:17

بنيامين سطورا: 9

بورجيس مونوري: 16-20-21-39

بوعلام بن حمودة: 31-34-35

جاك سوستيل: 17-21-36

جاك ماسو:40

جمال قنان: 7-9-10

جمال قندل:27

جوان غليسي: 34

حلوش عبد القادر: 11

ديغول: 34-38-39-40-41-42-43

ذدرافور بيكار: 34

رابح تركي: 6-8

راؤول سالان: 40

رشيد الزبير: 32

رماضنة جعفر: 33

روبيره كوست: 17-18-20-23

روني كوتي: 16-20-21-22

سليمان الشيخ: 12-21

سيد علي أحمد مسعود: 38

شارل روبير أجيرون: 10

صالح بلحاج: 16-23-38-39-40-41-42

عبد الحميد شيخي:26

عبد القادر ماجن: 30-31.

عبد الكريم بوصفصاف: 36

عبد الله شريط: 7

عبد المالك مرتاض:29-30

على كافى:28-41

عمار بوحوش: 19-21-22

عمار قليل: 8-27-41

الغالي غربي: 11-12-15-17-33-35

غني مولى: 17-18-19-20-39

فرانسوا ميتران: 15

فرحات عباس: 7

فليكس غليار: 21-22-39

فليملان: 42

فؤاد سعد زغلول: 41

لخضر بورقعة: 28

ماكس لوجون:20

محمد الأمين بلغيث: 29

محمد الصغير هلايلي: 26

محمد الطاهر عزوي: 30-31-32-33

محمد العربي الزبيري: 10-14-29

محمد حربي:28

محمد عباس: 30-31-42

محمد قنطاري: 26

محمود دباغين: 41

مصطفى طلاس: 6

منديس فرانس: 14-15-17-36-39

ميشال كورناتون:26

يحي بوعزيز: 10-22-19

يحي جلال:41

فهرس الأماكن:

الاتحاد السوفياتي:39
آسيا:6-8
إفريقيا: 6-7-8-40-41-42-43
أمريكا:6-39
الأوراس:25-26-27-31-36
أوربا:6-8
باريس:41
بريطانيا39:
البليدة:33
بني سوس:26
تونس:25-34
جيجل:28
الحراش:33
ديان بيان فو:29
سكيكدة.28
سيدي بلعباس:28-31
الشمال القسنطيني:23-26-36
الصحراء:8-20-23-25-30
الطارف35:
عنابة :28-34
فرنسا:6-9-10-15-18-19-23-28-30-39
قالمة:28
القبائل:23-26-36
قسنطينة:11-36
القصبة:33
القل:28
الكدية:33
المسيلة:28-30
المغرب:7-23-25-34
الولايات المتحدة الأمريكية: 40
وهران:11-31-36

الموضوع الصفحة

شكر وتقدير
اهداء
مقدمة ..... أ–د

مدخل تمهيدي

الأوضاع العامة للجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية

– الأوضاع السياسية..... 06
– الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية..... 07
– الأوضاع الثقافية 11

الفصل الأول

الأساليب السياسية الفرنسية لمواجهة الثورة الجزائرية (1954–1958)

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية في عهد منديس فرانس..... 14
المبحث الثاني : الإصلاحات السياسية في عهد ادغارفور..... 16
المبحث الثالث : الإصلاحات السياسية في عهد غي مولية..... 17
المبحث الرابع : الإصلاحات السياسية في عهد بورجيس مونوري..... 20
المبحث الخامس : الإصلاحات السياسية في عهد فليكس غليار..... 21

الفصل الثاني

الأساليب العسكرية الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية (1954-1958)

المبحث الأول : إنشاء المناطق المحرمة..... 25
المبحث الثاني : إقامة المحتشدات..... 26
المبحث الثالث : إنشاء المعتقلات والسجون..... 29
المبحث الرابع : الأسلاك الشائكة..... 33
المبحث الخامس : قانون حالة الطوارئ..... 36

الفصل الثالث

وصول ديغول إلى الحكم واستراتيجيه للقضاء على الثورة 1958

المبحث الأول : أسباب سقوط الجمهورية الرابعة 38
المبحث الثاني : انقلاب 13 ماي 1958 40
المبحث الثالث : تولي ديغول للحكم وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة 41
الخاتمة 44
قائمة المصادر والمراجع 46
الملاحق 52
فهرس الاعلام 55
فهرس الأماكن..... 58
فهرس المحتويات 59